طارق المهدوى

إنهيار الدولة المعاصرة فى مصر



دار العالم الثالث

إنهيار الدولة المعاصرة

فى مصـــــــــر



طارق المهدوى

إنهيار الدولة المعاصرة فى مصر



دار العالم الثالث

إنهيار الدولة المعاصرة فى مصر

طارق المهدوى

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

الناشر

در العالم الثالث

٣٢ ش صبرى أبو علم، باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

e-mail: elguindimohamed@hotmail.com

((أخي ... جاوز الظالمون المدى))



الفصل الأول

الدولة ظاهرة عابرة فى تاريخ الوطن

تفرز الأوضاع الاقتصادية فى أى مجتمع هرماً اجتماعياً تتربع على رأسه الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية، وتسعى هذه الفئة للحفاظ على هيمنتها بضمان استقرار الهرم الاجتماعى القائم تحتها بما يقتضيه ذلك من تسيير للفئات الأدنى بالمجتمع فى الاتجاهات التى تدعم هذه الهيمنة أو على الأقل لا تهددها. ولهذا الهدف تحديداً أنشأت الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية شبكة المؤسسات والوظائف المتداخلة والمترابطة فيما بينها والمسماة "الدولة" والتى تفرض الاستقرار على الفئات الأدنى فى المجتمع باستخدام مجموعتين من المؤسسات هما مجموعة مؤسسات القوة ذات الوظائف القمعية (جيش، شرطة، أمن سياسى داخلى، حكم محلى، قضاء) وهى تعمل على خلق حالة من الخوف فى المجتمع وبالتالى الخضوع للأمر الواقع. ومجموعة مؤسسات التعبئة ذات الوظائف الدعائية (إعلام، ثقافة، تعليم، شئون دينية، شباب) وهى تعمل على خلق حالة من الوعى الزائف فى المجتمع وبالتالى القبول الزائف بالأمر الواقع. وتستثمر الفئة صاحبة الهيمنة حالة الاستقرار المفروضة بواسطة مجموعتى مؤسسات القوة والتعبئة لتحقيق أقصى مكاسب اقتصادية ممكنة فى أسرع وقت ممكن

باستخدام مجموعة ثالثة من المؤسسات وهى مجموعة المؤسسات البيروقراطية ذات الوظائف المالية (رئاسة الحكومة، الوزارات والهيئات المالية والاقتصادية والخدمية) والتى تعمل على تحقيق المكاسب لتلك الفئة عبر الجباية المالية المباشرة من أملاك الأفراد ومعاملاتهم وعبر استغلال كل ما هو متاح فى المجتمع من رؤوس أموال وأيدى عاملة ومهارات بشرية ومكونات سياحية وموارد طبيعية وموقع جغرافى وغيرها، وعبر التلاعب المخطط بالاعتبارات الاقتصادية المتناقضة مثل العرض والطلب أو الاستثمار والإدخار أو الأجور والأسعار أو الأرباح الآجلة والأرباح العاجلة أو غيرها. وللسيطرة على هذه المجموعات الثلاث للمؤسسات والتنسيق بينها كان لابد من ظهور ما هو أعلى وأقوى فظهرت مجموعة رابعة هى مجموعة المؤسسات السياسية (رئاسة الدولة، مجلس الدفاع الوطنى، الحزب الحاكم والأحزاب الموالية، هيئات التوجيه، التنظيم السرى) والتى تتولى أيضاً مهمة مسح وفرز المجتمع بمختلف فئاته والدولة بمختلف مؤسساتها لضخ الأفراد الأقدر على القيادة بالشكل الذى يكفل أقصى استقرار ممكن للهرم الاجتماعى القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة، وهؤلاء الأفراد الذين يتم استخراجهم يرتقون صعوداً داخل مجموعة المؤسسات السياسية ليتم توزيعهم على المواقع القيادية لمؤسسات القوة والتعبئة والبيروقراطية إلى جانب المؤسسات السياسية كما أن كبيرهم الذى يتولى القيادة الأعلى لمجموعة المؤسسات السياسية يصبح هو بالضرورة "**رأس الدولة**" بكافة مؤسساتها بصرف النظر عن المسمى الوظيفى الذى يحمله "رئيس جمهورية، ملك، مرشد

أعلى، رئيس المجلس الأعلى، قائد أعلى، رئيس وزراء... أو غيرها من المسميات" علماً بأنه فى حالة ما إذا كان قد تم استخراج بعض هؤلاء الأفراد بمن فيهم كبيرهم من أصول اجتماعية أو مؤسسية بعيدة عن الفئة صاحبة الهيمنة فإنهم لا يرتقون صعوداً إلا بتأكيدهم خيانتهم لأصولهم حيث لا يعملون إلا لضمان استقرار الهرم الاجتماعى القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة.

وإذا كان المجتمع المحلى المقصود أقل تطوراً من أقرانه فى الميزان العالمى فإن الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية محلياً تكون أضعف من نظيراتها فى المجتمعات الأكثر تطوراً، ويفرز هذا التطور المتفاوت هرماً اجتماعياً عالمياً تتربع على رأسه الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية داخل المجتمع الأكثر تطوراً على الإطلاق فى الميزان العالمى، وتسعى هذه الفئة للحفاظ على هيمنتها المزدوجة محلياً وعالمياً بضمان الاستقرار ليس فقط بالنسبة للهرم الاجتماعى المحلى القائم تحتها داخل مجتمعها ولكن أيضاً وبنفس الحرص بالنسبة للهرم العالمى وبالنسبة للأهرام الاجتماعية المحلية القائمة داخل المجتمعات الأخرى الأقل تطوراً بما يقتضيه ذلك من تسيير العالم كله فى الاتجاهات التي تدعم هذه الهيمنة أو على الأقل لا تهددها. ولهذا الهدف تحديداً وبمجرد ظهور تجيات التطور المتفاوت أنشأت الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية العالمية منذ حوالى خمسة قرون شبكة عابرة للحدود والقارات تضم مجموعات من المؤسسات والوظائف التى تعمل على المستوى العالمى بهدف استثمار فارق القوة النسبى القائم - كأحد ملامح التطور المتفاوت - لاختراق المجتمعات المحلية

الأقل تطوراً والتغلغل فيها لضمان استقرارها الداخلى لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية العالمية، وقد استمرت هذه الشبكة فى مسعاها لتحقيق الهدف المذكور على مدى القرون الخمسة الماضية، وفى إطار نفس الهدف تغيرت آليات عمل الشبكة عدة مرات كما تغير إسمها من الإستعمار إلى الإمبريالية إلى إسمها الحالى وهو "العولمة". وتسعى الشبكة العالمية لفرض هدفها باستخدام مجموعات عابرة للحدود والقارات من مؤسسات القوة والتعبئة والمال والسياسة مضافاً إليها مجموعة خامسة حديثة فرضتها طبيعة هدف الاختراق والتغلغل ألا وهى مجموعة مؤسسات الدبلوماسية (وزارة الخارجية، إعلام خارجى، تمثيل تجارى، علاقات ثقافية خارجية، ملحقين عسكريين، أمن سياسى خارجى، دبلوماسية شعبية، وكالات دعم وهيئات معونة، منظمات دولية كالأمم المتحدة وفروعها أو البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وما شابه) وقد أصبحت المؤسسات الدبلوماسية بالنسبة للمجتمعات الأكثر تطوراً فى الميزان العالمى هى حارس البوابة المقيم ميدانياً داخل المجتمعات المحلية الأقل تطوراً لدعم وتغطية العمليات اليومية والإشراف المباشر عليها ضماناً لأكبر نجاح ممكن بأقل تكلفة ممكنة لهدف الاختراق والتغلغل المشار إليه.

ورغم أن التطور المتفاوت يرجع بشكل أساسى إلى ما اتسمت به المجتمعات المحلية الأقل تطوراً عبر التاريخ من تشوهات فى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن ردود فعل هذه المجتمعات تجاه المسعى الخارجى لاختراقها قد اختلفت تبعاً لاختلاف درجات ونوعية التشوهات من جهة وتبعاً للاختلافات

الجغرافية والتاريخية والعرقية والثقافية بين المجتمعات المحلية وبعضها من جهة أخرى. وقد تراوح اختلاف ردود الفعل بين التصدى الحقيقى أو التصدى التفاوضى أو الاستسلام الذى كان هو رد الفعل المفضل لدى الفئات صاحبة الهيمنة المحلية داخل معظم المجتمعات الأقل تطوراً لعدة أسباب منها اعتقادها بأن تحقيق مكاسبها الذاتية يتم بشكل أسهل عبر الاستعانة بالفئة صاحبة الهيمنة العالمية باعتبارها الأقوى لا سيما وأن هذه الفئة الأقوى تعدها من جانبها بضمان استقرار الهرم الاجتماعى المحلى القائم تحتها ولصالحهما معاً، ومنها "انبهار" الفئات المحلية بما تراه - دون غيرها - من مميزات "إلهية" لدى الفئات صاحبة الهيمنة العالمية، ومنها غياب المراجعة الداخلية لأفعال وردود أفعال الفئات صاحبة الهيمنة المحلية بالنظر إلى ما تعرضت له مجتمعاتها من استبداد تاريخى متواصل أسفر عن استبعاد تام للفئات الأدنى عن الشأن العام فانفردت الفئة صاحبة الهيمنة بالقرار دون رقيب أو حسيب أو مراجع، الأمر الذى مهد الطريق أمام قرار الاستسلام سواء اتخذته هذه الفئة على جرعة واحدة أو على جرعات متعددة متتالية. ومع استسلام الفئة المحلية تلتحق كتابع للفئة العالمية وتقوم بإلحاق شبكة الدولة كتابع للشبكة عابرة الحدود والقارات التى اتخذت حالياً اسم "العولمة". وفى الدولة التابعة تظهر أيضاً مجموعة مؤسسات الدبلوماسية ولكن للقيام بمهام مختلفة تتراوح ما بين الاستجداء والاستقواء والتغطية فهى تستجدى الفئات صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى المجتمعات الأكثر تطوراً على الصعيد العالمى لزيادة المكاسب أو تقليل الخسائر فى الداخل

لصالح الفئة صاحبة الهيمنة المحلية وهى فى الوقت ذاته تستقوى بفارق القوة النسبى لمؤسسات ووظائف الدول الأكثر تطوراً بما فى ذلك الشبكة عابرة الحدود والقارات لممارسة المزيد من القمع وتزييف الوعى ضد الخصوم والمعارضين القائمين أو المحتملين فى الداخل، وفى المقابل يتم استخدامها كسواتر لتغطية الأنشطة الدبلوماسية للدول الأكثر تطوراً على أراضى الدول الأقل تطوراً الأخرى. أى أنه يكون على الفئات الأدنى بالمجتمع المحلى الأقل تطوراً أن تتجرع جرعة مزدوجة من الخوف والوعى الزائف بواسطة مؤسسات ووظائف القوة والتعبئة المحلية والعالمية المتحالفة معاً بإشراف المؤسسات الدبلوماسية لضمان استمرار الهيمنة المزدوجة على المجتمع المحلى لصالح الفئة صاحبة الهيمنة المحلية ومن فوقها الفئة صاحبة الهيمنة العالمية.

وإذا كان من المؤكد أن للوطن قدسية جديرة بالولاء وللشعب حرمة تستحق الانتماء، فإن "الدولة" بشكل عام والدولة التابعة على وجه الخصوص تظل بكل مؤسساتها ووظائفها مجرد ظاهرة عابرة فى تاريخ الوطن والشعب، رغم إدعاء البعض بتطابق الدولة مع الوطن والشعب لمنحها مالا تستحقه من ولاء وانتماء وحرمة وقدسية هى كلها واجبة للوطن والشعب. وعليه فإن الطابع العابر لظاهرة الدولة يعنى منطقياً أنه **إذا لزم الأمر لصالح الوطن أو الشعب فإن الدولة يمكن تعديلها أو تغييرها أو حتى إزالتها نهائياً.**

الفصل الثانى

مقومات إستقرار الدولة المعاصرة
بين الشرعية والمشروعية

إذا كان ضمان استقرار الهرم الاجتماعى القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى المجتمع يتم بواسطة الدولة التى تستخدم مؤسساتها السابق تحديدها لتأدية وظائفها بالأشكال السابق تحديدها، فإن ضمان استقرار الدولة فى حد ذاتها على المدى المتوسط يتم بشكل طردى مع توافر "الشرعية" لهذه الدولة وهى التى تتحقق بمقدار ما يتسع نطاق مؤسسات الدولة لأوسع حد ممكن من فئات المجتمع الأخرى أى بمقدار اتساع **"التحالف الاجتماعى الحاكم"** فإذا ضاق التمثيل والاستيعاب بحيث تقتصر مؤسسات الدولة على الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية وحدها نكون بصدد غياب الشرعية، وفى هذه الحالة تفقد الدولة قدرتها على ضمان استقرارها متوسط المدى فتتراجع أهدافها لتقتصر على هدف أدنى بديل وهو محاولة ضمان الاستقرار فى المدى القصير الأمر الذى يتم بشكل طردى مع توافر "المشروعية" لهذه الدولة، علماً بأن المشروعية تتحقق بمقدار توافر المقومات الخمسة الآتية:-

١ – المشاركة:–

بمعنى نجاح الدولة فى إظهار أن تشكيل مؤسساتها يعتمد على الأغلبية المطلقة الواردة فى الصندوق الزجاجى للانتخابات (الرئاسية والبرلمانية والمحلية والنقابية والأهلية... وغيرها). الأمر الذى تطمئن معه الفئات الأدنى بالمجتمع إلى أن ممارسة مؤسسات الدولة لوظائفها تتم باختيار الأغلبية وتحت إشرافها مما يوحى نظرياً بإمكانية تداول السلطة، بصرف النظر عن عدم واقعية هذا الإيحاء وبصرف النظر عما ترتكبه مؤسسات الدولة خارج الصندوق الانتخابى من ممارسات إلتفافية لتهيئة المشهد داخل الصندوق على النحو الذى يوحى زوراً بالمشاركة رغم غياب أبسط قواعد المشاركة عنه.

٢ – القبول:–

بمعنى نجاح الدولة فى تلبية احتياجات الفئات الأدنى بالمجتمع من السلع والخدمات الأساسية بدرجة من الوفرة والجودة والكفاءة تخلق لدى هذه الفئات حالة من الرضا تتحول مع الاستمرار التراكمى إلى قبول مجتمعى عام بالأمر الواقع، بصرف النظر عن سوء توزيع الموارد بشكل حاد لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية وبصرف النظر عن احتكار هذه الفئة السافر للتمكين الحقيقى فى استغلال سلع وخدمات المجتمع.

٣ – الهيبة:–

بمعنى نجاح الدولة فى تحقيق معايير السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمى والعالمى على الصعيد الخارجى إلى جانب معايير الأمن والأمان والردع والانضباط ومعايير المساواة وسيادة القانون

والعدل وصولاً إلى إحقاق الحقوق لأصحابها ورد المظالم ومجازاة الجناة والجانحين والمخالفين بما ارتكبت أيديهم وذلك على الصعيد الداخلى. الأمر الذى يخلق لدى الفئات الأدنى فى المجتمع شعوراً باحترام الدولة أو على الأقل احترام بعض مؤسساتها بما يصاحبه من التزام طوعى بتعليماتها، بصرف النظر عما يصيب المعايير المشار إليها من اختلال واعوجاج جزئى أو كلى بمجرد اقترابها من المصالح أو التمكين الحقيقى للفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية.

٤- الإستيعاب:-

بمعنى نجاح الدولة فى تعبئة أوسع حد ممكن من فئات المجتمع حول بعض المفردات المتناثرة هنا وهناك والمتعلقة بالهوية الوطنية أو القومية أو الدينية بشكل يخلق إنسجاماً اجتماعياً واصطفافاً جماعياً مؤقتاً خلف مؤسسات الدولة والتى تقوم آنذاك باستيعاب كلى أو على الأقل شبه كلى لمختلف فئات المجتمع فى مواجهة ما تخوضه من التحديات والأخطار الخارجية أو الطبيعية أو غيرها مما يمس الهوية من مفردات، بصرف النظر عن الطابع الوهمى أو المفتعل لمعظم هذه التحديات والأخطار وبصرف النظر عن التفاوت الكبير فى توزيع أعباء المواجهة لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية.

٥- الدعم الخارجى:-

بمعنى نجاح الدولة فى الحصول على معونات عالمية مباشرة فى مختلف المجالات مما يساعد مؤسساتها على البقاء والاستمرار فى تأدية وظائفها بعد انتهاء عمرها الإفتراضى، بصرف النظر عن الطابع الاستثنائى المؤقت للدعم الخارجى وبصرف النظر عما

يقابل هذا الدعم من التزامات مستقبلية تؤثر سلباً على المجتمع كله رغم أنه يفيد فقط وبشكل مباشر الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية.

وإذا كانت الدولة قادرة على تحقيق الاستقرار قصير المدى وهو الاستقرار القائم على المشروعية بمقدار ما توفره من المقومات الخمسة المذكورة فإن غياب هذه المقومات ينفى عنها المشروعية وبالتالى ينفى إمكانية ضمان استقرارها القائم على المشروعية. فإذا كانت هذه الدولة - الإفتراضية - قد تشبثت بالمشروعية لكونها قد سبق أن عجزت عن تحقيق استقرارها متوسط المدى وهو الاستقرار القائم على الشرعية بعجزها عن توسيع نطاق التحالف الاجتماعى الحاكم، فإن هذه الدولة تقف على أعتاب **"الإنهيار الحتمى"**.

وتجدر هنا التفرقة بين نوعين من المجتمعات، **الأول** هو ذلك الذى تحوى جنباته مؤسسات حقيقية أخرى ذات وجود إقتصادى وإجتماعى وسياسى مرتبط بالوطن والشعب مع إستقلال نشاطها عن الدولة، سواء كانت هذه المؤسسات من الناحية التاريخية سابقة على الدولة مثل المؤسسات الطائفية والقبلية والعشائرية وغيرها أو كانت لاحقة عليها مثل مؤسسات المجتمع المدنى كالنقابات والأندية والجمعيات الأهلية وغيرها، وفى هذا النوع فإن إنهيار الدولة يسفر عن تحرك المجتمع كله خطوات للخلف أو للأمام ليلتف حول هذه المؤسسات البديلة التى تتولى بطريقتها عبء حماية الوطن والشعب ولو بصفة مؤقتة لحين تأسيس الدولة الجديدة وتمكينها. أما النوع **الثانى** من المجتمعات فهو ذلك الذى تمكنت فيه الدولة تاريخياً من القضاء بشكل نهائى على المؤسسات الأخرى أو على

الأقل نجحت فى إقصائها وتهميشها وعزلها عن الوطن والشعب لتنفرد مؤسسات الدولة بكافة تفاصيل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهنا فإن إنهيار الدولة مع غياب أى بديل مؤسسى آخر يعنى أن كل التحركات الحمائية المحتملة للمجتمع ستكون فى الفراغ مما يدفع بالشعب حتماً نحو أتون الحرب الأهلية ويدفع بالوطن حتماً نحو هاوية التفكك والفوضى.

وقد انتبهت الأمم المتحدة مؤخراً لهذه الحقيقة فوجهت النصح للحكام الذين فقدت دولهم الاستقرار القائم على الشرعية بأن يحاولوا ضمان الاستقرار القائم على المشروعية عبر تحقيق مقوماتها التى أطلقت عليها إسم "محاور الحكم الصالح" حيث أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٥ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة توصية لهؤلاء الحكام مفادها أن الحكم الصالح هو الذى يضمن اضطراد التداول السلمى للسلطة بالاعتماد على المحاور الآتية:ــ

١- صيانة الحرية وتوسيع خيارات المواطنين التنموية.

٢- المشاركة الشعبية الفعالة مع التمثيل الشامل لعموم الناس دون إقصاء لأحد.

٣- إدارة الشأن العام بالاعتماد على مؤسسات تعمل بكفاءة وشفافية وتخضع للمساءلة الفعالة والإشراف الجماهيرى.

٤- سيادة قانون عادل وحامى للحرية على الجميع ويسهر على تطبيقه قضاء نزيه ومستقل وتنفذ أحكامه بكفاءة من قبل السلطة التنفيذية.



الفصل الثالث

ظهور الدولة فى مصر

إذا كان ما سبق تناوله يدخل ضـمن القواعـد الموضـوعية لظاهرة الدولة والظروف الموضوعية المحيطة بهـا علـى وجـه العموم فإن لكل دولة محددة على وجه الخصوص ما يميزها مـن ملامح فى النشأة والصعود والهبوط طبقاً لظروفها الذاتية، فمصـر التى شهدت البدايات الأولى للتاريخ الإنسانى المدون عـام ٦٠٠٠ قبل الميلاد بظهور المجتمع المصرى المعـروف باسـم حضـارة حلوان الأولى، هى نفسها التى شهدت ظهور الوطن الموحد الـذى يسكنه شعب واحد عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد حيث تم التوحيد على يد الملك "**نارمر**" الشهير بمينا موحد القطرين وحيث كان متوزعاً على هذين القطرين شعب واحد هو" **شعب الإله رع**" وهى العبارة التـى كانت تكتب بالهيروغليفية "**ما – صى – رع** " وينطقها أهلهـا فـى القطرين قبل وبعد التوحيد "**مصر**". وهى نفسها التى شهدت ظهور الدولة الأولى فى ذلك التوقيت التاريخى المبكر، حيث نشأت الدولة المصرية تحت ضغط استثنائى لمجموعـة مـن التحديات التـى واجهت المجتمع المصرى آنذاك وكان أبرزها الآتى:

١- شراسة نهر النيل وتقلب أوضاعه ما بين جفـاف مهلـك وفيضان مدمر بما فرضه من ضرورة تعبئـة الجهـود البشـرية

الكثيفة وتنظيمها بشكل يكفل السيطرة على النيل وضبط أدائه وتطويعه لاستخلاص خيره من شره لصالح المجتمع المصرى، وقد فرضت هذه الضرورة بدورها ظهور المؤسسة البيروقراطية المصرية لتتولى مهام تنظيم القوى البشرية الكثيفة والمنتشرة على امتداد الوادى والدلتا وتشغيلها وتوزيع العمل فيما بينها بما يحقق السيطرة على النهر الشرس سواء من خلال عمليات حفر وشق الترع والمصارف وبناء السدود أو من خلال عمليات الاستعداد المسبق لتقلبات النهر بقياس انخفاض وارتفاع مناسيب المياه على امتداد الوادى والدلتا أو من خلال عمليات رى الأراضى الزراعية بمياه النيل فى مواسم الاستقرار المائى وعمليات رى نفس الأراضى بنفس المياه فى مواسم الجفاف والفيضان، بما اقتضاه ذلك من مهام أخرى للبيروقراطية المصرية كتخزين وحماية المحصولات الزراعية التى يتم جنيها فى مواسم الاستقرار لتوزيعها على المصريين فى مواسم الجفاف والفيضان وتخزين وحماية أدوات الحفر والبناء والرى لتوزيعها على المصريين المنتشرين بطول الوادى والدلتا حسبما تقتضيه أوضاع نهر النيل.

٢- التعدد السلالى حيث ترجع أصول المصريين إلى أربع سلالات رئيسية وفدت من التخوم المحيطة إلى منطقة وادى النيل ودلتاه خلال العصرين الحجريين القديم والحديث وهى:-

أ- سلالة فارس وما بين النهرين والهلال الخصيب.

ب- سلالة الحبشة وبونت والقرن الأفريقى.

ج- سلالة الأناضول والقوقاز وضفاف البحر المتوسط.

د- سلالة أواسط أفريقيا.

وقد سعت كل سلالة لفرض نفسها على شركائها فى الأرض الجديدة كما سعت كل سلالة لجذب المجتمع الجديد بمجمله نحو التخوم التى تشكل هى امتداداً لها فى مصر الأمر الذى هدد التكاثف المطلوب بين الجميع للسيطرة على نهر النيل وتطويعه، وقد فرض هذا التهديد ظهور المؤسسة الدينية المصرية لتتولى مهام التعبئة بهدف استيعاب التعدد السلالى ومنع تحوله إلى تنافر عدائى عبر إرساء قواعد الهوية الدينية الموحدة وتعبئة المصريين حولها وكان من الضرورى والحال هكذا أن يتم الإعلاء من شأن "**التوحيد الدينى**" أى عبادة الإله الواحد والتى شكلت فيما بعد أحد أهم أسس الهوية الوطنية المصرية كما شكلت فى الوقت ذاته أحد أهم الأسس الدينية على المستوى الإنسانى كله.

٣- استمرار الأطماع الخارجية فى غزو مصر لا سيما من قبل سكان التخوم والذين بقوا على حالة البداوة البربرية وذلك بالنظر إلى تعدد عوامل الجذب والإغراء التى شكلتها ضفاف وادى النيل ودلتاه آنذاك بالنسبة لهم من حيث الوفرة النسبية فى المياه والمحصولات والندرة النسبية فى الكوارث الطبيعية والوحوش الضارية. ولما كانت ضفاف الوادى والدلتا محاطة بفراغات جغرافية شاسعة كالصحراء فى الشمال الشرقى والغرب، والبحار فى الشمال والشرق، والمستنقعات فى الجنوب، فقد أدرك المصريون مبكراً أن حماية الوادى والدلتا من أطماع سكان التخوم تبدأ عند منابع الخطر أى عند الأطراف الأقصى للفراغات الجغرافية المحيطة بالوادى والدلتا فى مناطق التماس المباشر مع تجمعات سكان التخوم الطامعين، الأمر الذى فرض ضرورة

تمركز قوات دفاع مصرية قوية هناك فى الأقاصى، لتتطور هذه القوات ذاتياً بسبب بعدها الجغرافى عن كتلة المجتمع المصرى المدنى فى الوادى والدلتا وتفرز بمضى الزمن المؤسسة العسكرية المصرية المحترفة والمستقلة.

٤- فرض النمو المتسارع والمستقل للمؤسسات البيروقراطية والدينية والعسكرية فى مصر على النحو المشار إليه ضرورة وجود المؤسسة الأعلى ذات القوة الأكبر والقدرات التمكينية المطلقة للسيطرة على المؤسسات الثلاث الأسبق فى النشأة وللتنسيق بين أدائها لوظائفها رغم اختلاف المجالات وابتعاد المسافات بينها. وهو الأمر الذى تولاه "الفرعون" وهى كلمة مشتقة من اللفظ الهيروغليفى "بير-عوه" أى صاحب القلعة، علماً بأن القلعة كانت آنذاك – وعلى مر العصور التالية – ليست مجرد سكناً لصاحبها ولكن أيضاً مقراً للسجن ولساحة الإعدام ولثكنات الجند المخصصين لجباية الضرائب وحملات التأديب الداخلية بأمر صاحبها "الفرعون". وباعتباره أصبح القائد الأعلى للمؤسسة السياسية المكونة من مساعديه المنتمين لعائلته وعشيرته وقبيلته وبالتالى القائد الأعلى للمؤسسات البيروقراطية والدينية والعسكرية، فقد أصبح فرعون مصر منذ ذلك الوقت هو " **رأس الدولة** ".

وهكذا فإن ظهور هذه المؤسسات الأربع كان إعلاناً واضحاً عن ظهور الدولة المصرية بعد أن كان قد تم توحيد الأطراف الجغرافية للوطن والشعب على يد الملك "تارمر" الشهير بمينا موحد القطرين عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد.

الفصل الرابع

الأطماع الأجنبية ...
وسقوط الدولة المصرية فى براثن التبعية

تعرضت الدولة المصرية للاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر مبكراً من قبل سكان التخوم وغيرهم من الطامعين الذين كانوا – وما زالوا – ينتهزون أى ثغرة لغزوها. فقد وقعت مصر منذ أربعة آلاف سنة تحت احتلال جيوش الهكسوس لفترة قاربت الخمسة قرون منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ١٥٨٠ قبل الميلاد، ثم وقعت بعد ذلك تحت احتلال عسكرى مباشر لمدد متتالية قاربت معاً الثلاثين قرناً منذ عام ٩٤٥ قبل الميلاد حتى عام ١٩٥٦ بعد الميلاد وكانت البداية بالليبيين وتلاهم الأحباش ثم الفرس ثم الإغريق ثم الرومان، فالعرب والأكراد والمماليك والعثمانيون، وأخيراً البريطانيون الذين شكل خروج قواتهم من مصر عام١٩٥٦ نهاية مرحلة الاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر وبداية مرحلة جديدة من الأطماع الأجنبية فى مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصريين وقد قاوموا بشراسة بعض الوافدين الأجانب إلا أنهم قد تعاملوا بهدوء نسبى ملحوظ مع وافدين أجانب آخرين كالعرب والأكراد والمماليك والعثمانيين الذين تعاقبوا على حكم مصر فى الفترة الممتدة منذ عام ٦٤١ حتى عام

١٩١٤ ميلادياً بل أن بعض الطامعين من الوافدين الأجانب قد حاولوا غزو مصر وهى واقعة تحت حكم بعض الوافدين الأجانب المشار إليهم فتحالف المصريون مع حكامهم الأجانب ضد الغزاة الأجانب وهو ما يمكن إرجاعه للنجاح النسبى الذى حققه العرب والأكراد والمماليك والعثمانيون فى تمييع الوعى الوطنى المصرى بالعزف على الأوتار الدينية والسلالية.

هذا وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وهى لم تزل ترزخ تحت الحكم العثمانى بما فرضه عليها من مؤسسات تقليدية جامدة عطلت إمكانات التطور الطبيعى فيها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حتى أن مصر فى القرن التاسع عشر كانت لم تزل تجمع بين ملامح مرحلتى العبودية والإقطاع وأبرزها الآتى:-

١- الاعتماد بشكل كلى على الإنتاج الزراعى.

٢- تركيز الملكية الزراعية وعدم السماح بتفتيتها، واستقلال أملاك كل سيد ككيان اقتصادى واجتماعى خاص داخل الكيان السياسى للدولة، مع الارتباط الطردى بين اتساع أملاك السيد وامتيازاته وحقوقه من جهة وبين مدى التزامه من الجهة الأخرى بتأدية الواجبات المالية والعسكرية المقررة عليه من قبل الوالى باعتباره سيد السادة المحليين ومن فوقه الخليفة العثمانى باعتباره السيد الأعلى للجميع.

٣- تحقيق الفائض الاقتصادى للسادة وللولاية المصرية ولدولة الخلافة العثمانية من خلال عمل العبيد فى الأراضى الزراعية حيث يتم استغلالهم لأقصى مدى سواء كانوا عبيداً

شخصيين مملوكين بأجسادهم للسيد أو كانوا أقناناً ملتصقين بالأرض الزراعية المملوكة للسيد.

٤- السلطان المطلق للسادة على العبيد بالنوعين المذكورين والحرمان المطلق لهؤلاء العبيد من أى حق حتى لو كان الحق فى الحياة فالعبيد بالنوعين لم يملكوا من أمر أنفسهم شيئاً.

وعلى الجانب المقابل كان الجزء الشمالى الغربى من العالم قد شهد تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة حسمت الأوضاع فيه لصالح الرأسمالية التى ظهرت ملامحها هناك منذ القرن السادس عشر وأبرزها الآتى:-

١- ملكية رأس المال الخاص لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض الزراعية وحريته فى تجميعها أو تفتيتها حسبما يراه الرأسمالى حداً أمثل للإنتاج والأرباح.

٢- حرية المنافسة التجارية وحرية المرور بين الدول لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد.

٣- الاستثمار الحر لقوة العمل المأجور حسب قوانين العرض والطلب مع حماية حق الفرد فى العمل الحر.

٤- التوسع الإنتاجى بغرض التداول فى الأسواق الداخلية والخارجية، مع تحقيق الربح والفائض الاقتصادى بالحفاظ على فارق كبير بين القيمة التى تباع بها إنتاجية العامل فى مراحل التداول المختلفة والقيمة التى يحصل عليها هذا العامل مقابل هذه الإنتاجية فيما يعرف بفائض القيمة.

٥- حرية ممارسة الحياة الشخصية وحرية العقيدة والرأى وحرية التمكين - نظرياً - للقوى السياسية المختلفة داخل التحالف الاجتماعى الحاكم فيما يعرف بحق تداول السلطة.

٦- الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مع تمكين كل منها من مراجعة الأخريات وإيقافها عند احتمالات الشطط الضار بالدولة.

٧- اختيار رأس الدولة بالانتخاب من بين عدة مرشحين سبق استخراجهم بمعرفة المؤسسة السياسية للدولة، على أن يعاد الأمر إلى الناخبين بعد فترة زمنية محددة للنظر فى إعادة انتخابه مجدداً أو تغييره بانتخاب غيره من المرشحين.

وعليه فقد حل القرن التاسع عشر على دول الجزء الشمالى الغربى من العالم وقد حققت درجة عالية من الاستقرار القائم على الشرعية، ومع اتساع النشاط الرأسمالى أفقياً ورأسياً فى تلك الدول بدأ سعيها المحموم نحو التوسع الاستعمارى ليدخل العالم المرحلة التاريخية المعروفة باسم "المرحلة الاستعمارية" والتى كانت أهم ملامحها آنذاك هى:-

١- تمركز رأس المال فى احتكارات أفقية ورأسية هيمنت على الاقتصاديات المحلية للدول الرأسمالية وامتدت لتعقد تحالفات مع نظيراتها فى الدول الرأسمالية الأخرى.

٢- نشوء رأس المال "المالى" بفعل الاندماج بين مؤسسات التمويل من جهة ومؤسسات الإنتاج والخدمات من الجهة الأخرى فى النشاط الرأسمالى، مع السعى لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج أسوة بالسلع والخدمات.

٣- تقسيم الدول الأقل تطوراً فى العالم كمناطق نفوذ وأسواق لما تصدره الدول الاستعمارية من رؤوس أموال وسلع وخدمات، بما صاحب ذلك من تنافس بلغ حد الصدام بين المستعمرين فى

عدة حالات كان أبرزها الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤ - ١٩١٩) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

وكان من الطبيعى أن يطمع المستعمرون لاستثمار ما تتمتع به دولهم من فارق نسبى ملحوظ فى القوة من أجل اختراق الدولة المصرية بهدف الهيمنة عليها وإلحاقها بمواردها المغرية كدولة تابعة لمشاريعهم الاستعمارية، تلك المشاريع التى اختلفت أشكالها وآلياتها تبعاً لاختلاف المراحل والعصور من جهة وتبعاً لاختلاف هوية الدولة التى تقوم بالمسعى الاستعمارى من الجهة الأخرى فالطامعين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر غير الطامعين البريطانيين فى القرن العشرين غير الطامعين الأمريكان فى القرن الواحد والعشرين.

وعلى الجانب المصرى ومع تعدد واستمرار محاولات التصدى للأطماع الأجنبية من قبل "الشعب" المصرى، فقد سجل التاريخ محاولتين بارزتين تصدت فيهما "الدولة" المصرية للأطماع الأجنبية، كانت الأولى لمحمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٧) فى مواجهة الأطماع الأنجلو- فرنسية وكانت الثانية لجمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) فى مواجهة الأطماع الأنجلو-أمريكية. وقد سجل التاريخ أيضاً انتهاء محاولتى التصدى المصريتين المذكورتين بالفشل فى منع الاختراق والهيمنة الأجنبية، ورغم اختلاف التفاصيل الخاصة بكل محاولة عن الأخرى إلا أن هناك عوامل مشتركة لفشل المحاولتين كان أبرزها الآتى:-

١- غياب العمق النهضوى الإستراتيجى الشامل عن مشاريع التصدى البديلة التى تبناها كل من محمد على وعبد الناصر حيث

اتسمت مشاريعهما بالعمق الوطنى والقومى فقط دون مراعاة لبقية الأعماق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لا سيما ما يتعلق باعتبارات الحريات وعدالة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، كما غاب السعى الحقيقى للإنتاج الإستراتيجى البديل كالتصنيع الثقيل والتصنيع عالى التقنية واقتصرت الأهداف على إحلال الواردات الاستهلاكية.

٢- غياب العمق الاستقلالى الحقيقى عن مشاريع التصدى البديلة التى تبناها كل من محمد على وعبد الناصر، فقد كانا يتصديان للأطماع الأجنبية تصدياً تفاوضياً يهدف إلى تحسين شروط العلاقات الرأسمالية بين مصر والطامعين الأجانب داخل الإطار الرأسمالى العالمى القائم ولم يكن أى منهما يهدف من وراء مشروعه البديل إلى الاستقلال بالسوق الوطنى المصرى عن المعاملات الرأسمالية العالمية حيث إستمر إستيراد وتصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال ومستلزمات الإنتاج داخل إطار السوق الرأسمالية العالمية ووفقاً لقوانينها.

٣- الفارق الكبير فى طول النفس المطلوب للانتصار فى عمليات الشد والجذب الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين الطامعين والمتصدين لصالح الطرف الأول الذى يمثل الفئات صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى المجتمعات الأكثر تطوراً على المستوى العالمى بما يعنيه ذلك من فوائض وتراكمات حققها الطامعون فى مختلف المجالات بسبب السبق التاريخى رأسمالياً واستعمارياً.

٤- الفارق الكبير بين الطامعين والمتصدين فى المهارات السياسية كإدارة الأزمات والمناورة والخداع والتحايل والدهاء وغيرها لصالح الطامعين بسبب السبق التاريخى فى تحديثهم لمؤسسات الدولة السياسية والتقنية والإدارية مع منحها درجات كبيرة من الانفصال التكتيكى ومرونة الحركة مما أسفر عن تطور سريع فى أداء هذه المؤسسات لوظائفها الأصلية إلى جانب نمو قدراتها الإضافية والتى تتضمن المهارات المذكورة، فى حين استمرت مؤسسات الدولة المصرية قابعة داخل الشبكة التقليدية والتى استمرت بدورها ترزخ تحت ثقل الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية ذات الإصرار على مقاومة أى محاولة للتحديث باعتبارها قد تهدد الاستقرار.

٥- نجاح الطامعين فى تهيئة الأوضاع الإقليمية المحيطة بمصر ضد المتصدين المصريين حيث استخدم الطامعون أطرافاً إقليمية مؤثرة لإجهاض مشاريع التصدى البديلة، فبالنسبة لمشروع محمد على نجح البريطانيون فى استخدام دولة الخلافة العثمانية ضده الأمر الذى تجلى فى عدة ممارسات كان أبرزها اتفاقية "بلطة ليمان" عام ١٨٣٨ لتحجيم التوسع الاقتصادى المصرى ومعاهدة "لندن" عام ١٨٤٠ لتحجيم التوسع الإقليمى المصرى والفرمان السلطانى عام ١٨٤١ بتحجيم التوسع العسكرى المصرى. وبالنسبة لمشروع جمال عبد الناصر فقد نجح الأمريكان فى استخدام دولة الكيان الصهيونى ضده الأمر الذى تجلى فى عدة ممارسات كان أبرزها حرب عام ١٩٥٦ ثم حرب عام ١٩٦٧ التى أصابت

مشروع التصدى الناصرى البديل بإصابات قاتلة على كافة المستويات.

وهكذا و قبل نهاية القرن العشرين كانت كل المعطيات المحلية و الإقليمية و العالمية تؤكد بما لايدع مجالاً لأى شك أن الدولة المعاصرة فى مصر قد رضخت تماماً للأمر الواقع وإستسلمت له بل و إستمرأته باعتبارها أصبحت دولة " **تابعة** " دون أدنى مواربة.

يحدث فى مصر الآن ...

تعرضنا فيما سبق لرضوخ الدولة المصرية المعاصرة لحالة "التبعية" بعد انكسار مشروع التصدى البديل الناصرى على أيدى الطامعين الأنجلو- أمريكان والصهاينة بهزيمة عام ١٩٦٧ رغم أن هذا الرضوخ قد تم على جرعات متدرجة ولم يتم إعلانه النهائى إلا بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الهزيمة حيث كشفت قرارات الدولة المصرية فى كافة المجالات منذ سبعينيات القرن الماضى عن الانبطاح الكامل تحت أقدام الطامعين الأجانب سواء أعلن هؤلاء الطامعون عن خططهم ومشاريعهم وأهوائهم بشكل مباشر عبر مؤسسات دولهم أو أعلنوا عنها بشكل غير مباشر عبر وكلائهم من المؤسسات عابرة الحدود والقارات كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئات المعونة الدولية وغيرها.

ولما كان توافر معايير السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمى والعالمى يشكل فى حد ذاته بوتقه لتوسيع التحالف الاجتماعى الحاكم على الأرضية الوطنية مما يوفر للدولة قدراً مريحاً من الشرعية. ولما كان مجرد التصدى للطامعين الأجانب دفاعاً عن السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمى والعالمى يمنح الدولة بعض الهيبة وبعض القدرات الاستيعابية مما يوفر لها قدراً من المشروعية. فإن

الدولة المصرية المعاصرة عندما أعلنت رضوخها لحالة التبعية قد فقدت هاتين الفرصتين لتحقيق الشرعية أو المشروعية. فهل نجحت فى تحقيق أى منهما استناداً لمحاور أخرى مغايرة لمحور السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمى والعالمى؟ فلنحاول البحث عن الإجابة وصولاً لمعرفة مدى قدرة الدولة المصرية المعاصرة على تحقيق الاستقرار سواء كان من النوع المتوسط المدى القائم على الشرعية أو كان من النوع القصير المدى القائم على المشروعية وحيث أن عجز الدولة عن تحقيق أى واحد من نوعى الاستقرار المذكورين يعنى –وفقاً لما سبق ذكره– وقوفها على أعتاب **"الإنهيار الحتمى"**.

أولاً: بالنسبة للشرعية والتى سبق أن أوضحنا أنها تتحقق بمقدار اتساع التحالف الاجتماعى الحاكم أى بمقدار ما يتسع نطاق مؤسسات الدولة لأوسع حد ممكن من فئات المجتمع، وفى هذا الصدد فإن واقع الدولة المصرية المعاصرة يكشف الآتى:–

١– أن التحالف الاجتماعى الحاكم قد استبعد نهائياً الطبقات الاجتماعية الدنيا والوسطى وهو ما يبدو واضحاً من التقارير الرسمية المصرية والتى تشير الى استفحال البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٤ مليون عاطل بنسبة ١٧٪ من إجمالى قوة العمل ولما كانت نسبة الإعالة فى مصر هى ٢: ٧ فإن العدد الإجمالى لمن يعانون البطالة يصل الى ١٤ مليون شخص، كما تشير التقارير الرسمية المصرية الى تصاعد الغلاء ليصل معدل التضخم السنوى فى عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٪. حتى أن متوسط الاستهلاك اليومى للفرد المصرى من البروتينات بكافة أنواعها قد

تدنى الى مائة جرام فقط ومع التفاوت الصارخ فى توزيع الـدخل بين أقلية شديدة الثراء وأغلبية شديد الفقـر يبـدو وكـأن معدل استهلاك فقراء مصر من البروتينات يقف عنـد نقطـة الصفر، لاسيما وقد اختفى الدور الاجتماعى للدولة فى دعم الفقراء مالياً أو عينياً أو خدمياً، وفى هذا الصدد تفيد إحصائيات عام ٢٠٠٠ التـى تضمنها تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمـم المتحدة الإنمائى بالقاهرة عام ٢٠٠٥ بأن نسـبة ١٠٪ فقـط مـن المصريين يستحوذون بمفردهم علـى نسـبة ٣٠٪ مـن إجمـالى الاستهلاك المحلى بينما تقبع نسبة ٤٤٪ من المصريين تحت خـط الفقر الدولى بمعنى أن دخلهم الشهرى يقل عـن سـتين دولاراً أى حوالى ٣٠٠ جنيه مصرى. وتؤكد جميع المؤشـرات أن الأعـوام الستة التالية على الإحصائيات المذكورة قد شهدت زيادات صارخة للتفاوت فى توزيع الدخل بين الأقلية شديدة الثراء والأغلبية شديدة الفقرلتزداد الفجوة كثيراً فى عام ٢٠٠٦ عما كانت عليه فى عـام ٢٠٠٠ تأكيداً لاستبعاد الطبقات الاجتماعية الدنيا والوسطى خـارج التحالف الاجتماعى الحاكم.

٢- أن التحالف الاجتماعى الحاكم قد استبعد بعـض الفئـات الاجتماعية العليا داخل الطبقة الرأسمالية كتلك المرتبطة بالقطـاع العام وتلك المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص وهـو مـا يبدو واضحاً من التقارير الرسمية المصرية والتـى تشـير الـى انخفاض مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمـالى لعـام ٢٠٠٥ إلى ٣٣٪ مقابل ٦٧٪ للقطاع الخاص وانخفاض مسـاهمة الأنشطة الإنتاجية الى ٤٧٪ مقابل ٥١٪ لنشـاط الخـدمات غيـر

المنتج علماً بأن هذه الأنشطة الإنتاجية التى تراجع دورها تعود فى معظمها الى القطاع العام الذى تراجع دوره أيضاً وعلماً بأن الأنشطة الإنتاجية تشمل الصناعة الثقيلة والخفيفة والتحويلية والزراعة والرى والصيد والتعدين والبترول والاستخراج والبناء والتشييد والمرافق والمياه والكهرباء، أما نشاط الخدمات فيشمل التوكيلات التجارية والاتصالات والنقل والمواصلات والوساطة المالية والسمسرة والترفيه وما يسميه البنك المركزى المصرى فى تقريره السنوى بالخدمات الشخصية والأنشطة المساعدة.

٣- تشير المعطيات السابقة الى أن التحالف الاجتماعى الحاكم فى مصر قد اقتصر على الفئات المعروفة علمياً باسم "**الطفيلية**" علماً بأن هناك عدة مستويات للطفيلية فالطبقة الرأسمالية ككل وبمجمل شرائحها العليا والوسطى والدنيا وفئاتها الإنتاجية والخدمية وسواء ارتبطت بالقطاع العام أو الخاص يمكن اعتبارها طبقة طفيلية استناداً الى أن التكوين الأصلى لأرباحها الرأسمالية والذى يتم فى الأنشطة الإنتاجية يأتى عبر إرغام العمال على تأدية فائض العمل الذى هو مصدر فائض القيمة أو الأرباح وهى ذلك الجزء من قيمة المنتجات الذى ينتجه العامل فيصادره رأس المال بدون أن يدفع ما يقابله من أجر للعامل وحيث يتربح رأس المال من وراء هذا الجزء المستولى عليه بطرحه للتداول فى السوق عبر الفئات الخدمية من الرأسمالية والتى تمنح الفئات الإنتاجية أرباحها ثم تتربح هى من خلال نشاطها التداولى وبدون أى إسهام منها بأى شكل فى الإنتاج أو فى تكوين أو إعادة تكوين رأس المال الإنتاجى بل هى على العكس تمتص الأموال التى سبق أن كونتها

الأنشطة الإنتاجية من السوق، ونظراً لضرورة التداول لاكتمال الدورة الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى فإنه لا غنى للرأسمالية عن الفئات الخدمية التى تتربح بجهد ومخاطرة غيرها بحيث يمكن إعتبارها " **الفئة الأكثر طفيلية داخل الطبقة الطفيلية**".

٤- تمكنت هذه الفئات الخدمية الأكثر طفيلية داخل الطبقة الرأسمالية المصرية منذ بداية الانفتاح الاقتصادى فى سبعينيات القرن الماضى من احتكار الثروة بإحدى يديها واحتكار السلطة باليد الأخرى كما استطاعت تشكيل تنظيمات عصابية من كافة الطبقات والمؤسسات ضمت فى عضويتها مختلف المستويات بدءاً من القيادات الأعلى للدولة نزولاً حتى صبية الشوارع والسريحة وذوى السوابق الإجرامية مروراً بمجموعات من المحامين والمحاسبين والإعلاميين والأكاديميين بهدف "توضيب" أوراق وفواتير المعاملات التى تقوم بها الطفيلية الى جانب دعم وتغطية الجرائم التى ترتكبها الطفيلية بما تشمله من بلطجة وابتزاز ولصوصية وتهريب ورشوة واحتكار ومضاربة وعمولات ونصب وتلاعب واحتيال على القوانين والتشريعات. واستغلت الطفيلية احتكارها السياسى بأن استخرجت من مؤسسات الدولة العديد من السواتر التى تدثرت بها أنشطتها وأنشطة التنظيمات العصابية التابعة لها لتوسيع نطاق الفساد الذى تمارسه حتى يزداد ثراؤها السهل ورفعت سقف التمكين لهذه الممارسات الفاسدة على حساب مؤسسات الدولة بما فى ذلك المؤسسات المنشأة أصلاً لمكافحة الفساد مما وضع مصر فى المركز رقم ٢٣ من حيث أكثر دول العالم فساداً حسبما أفاد التقرير السنوى الصادر عام ٢٠٠٦ عن

منظمة الشفافية الدولية التابعة للأمم المتحدة والذى كشف عن فساد ٦٥٪ من المعاملات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال عام ٢٠٠٥ وهو ما يتطابق مع ما تكشفه هيئة الرقابة الإدارية المصرية من معطيات مفادها إهدار مائة مليار جنيه مصرى سنوياً بسبب الفساد وارتفاع عدد قضايا الفساد المكشوفة ليقارب المائة ألف قضية سنوياً، علماً بأن الطفيلية المصرية كانت قد قامت فى بداية ثمانينيات القرن الماضى بحل هيئة الرقابة الإدارية المصرية وتسريح أعضائها باعتبارها إحدى أهم مؤسسات الدولة المنشأة أصلاً لمكافحة الفساد.

٥- رغم أن التنظيمات العصابية الطفيلية المصرية المذكورة قد ظهرت وترعرعت فى ظل المجتمع الرأسمالى وبرعاية الفئات الخدمية من الرأسمالية المصرية وتحت حمايتها إلا أن التشكيل العصابى للطفيلية قد تمكن بمضى الزمن من الانفصال عن الرأسمالية ككل وعن الفئات الخدمية منها على وجه التحديد، حيث شهدت مصر خلال ثمانينيات القرن الماضى انقلاباً واضحاً تمكن بموجبه التشكيل العصابى للطفيلية من الإطاحة بأولياء أمره داخل المعسكر الرأسمالى الطفيلى لاسيما الفئات الأكثر طفيلية داخل هذا المعسكر بعد عدة ضربات شهيرة (عصمت السادات، رشاد عثمان، توفيق عبد الحى، سامى على حسن ... وغيرهم)، وقد حظيت هذه الضربات آنذاك بترحيب من النخب السياسية المختلفة على مظنة ساذجة بأنها تتم لصالح المجتمع بينما هى مجرد إعادة توزيع للأدوار لصالح التشكيل العصابى الطفيلى الذى أصبح بمقدوره إختراق أى مجال أو نشاط فى السوق ليمتص ما به

من دخول وأرباح سبق أن كونتها الفئات الإنتاجية أو الخدمية أو حتى كونتها الفئات البيروقراطية تاريخياً من خلال بعض الوظائف المميزة ذات الدخول المرتفعة داخل مؤسسات الدولة والتى اخترقها التشكيل العصابى الطفيلى واحتكر الوظائف المذكورة لعناصره أو باعها للغير بصرف النظر عن مدى توافر المواصفات الأساسية المطلوبة لكل وظيفة وبصرف النظر عما يصاحب ذلك من تدنى الأداء العام للدولة. علماً بأن الطفيلية الجديدة أصبحت تقوم بهذه الاختراقات دون حاجة لغطاء من أحد وبالتالى دون حاجة لدفع الإتاوات التى كانت لازمة قبل ذلك للحصول على الغطاء ودون أى جهد أو مخاطرة من جانبها فهى تدخل السوق دون رأسمال حقيقى ودون ممارسة أنشطة رأسمالية حقيقية سواء فى مجال الإنتاج أو فى مجال الخدمات والتداول وبنفس الطريقة تدخل مؤسسات الدولة لتمتص أكبر قدر ممكن من الأموال فى أى مجال تختاره ثم تهرب مسرعة الى مجال آخر لامتصاص أموال أخرى ... وهكذا.

وبسبب هذا الوضع الاقتصادى الشاذ والمشوه وبسبب شراهة التشكيل العصابى الطفيلى فيما يمتصه من أموال فقد تراجع دور الأنشطة الرأسمالية فى مصر سواء كانت انتاجية أو خدمية فتحولت الطفيلية الى امتصاص المكونات الأساسية للوطن والشعب الى جانب إمتصاصها لرؤوس الأموال حيث تفيد البيانات الرسمية المصرية أن قيمة المتحصلات الإجبارية من ضرائب وجمارك فى عام ٢٠٠٥ قد بلغت ١٢ مليار دولار مقابل ٢٠ مليار دولار تم تحصيلها من الصادرات البترولية وتحويلات المصريين بالخارج

– وهى موارد غير قابلة للتجديد – إلى جانب عوائد السياحة وقناة السويس.

٦– قام التشكيل العصابى الطفيلى بدفع عناصره لاحتكار المواقع القيادية فى الحزب الحاكم وجميع مؤسسات الدولة لما توفره من سواتر للأنشطة الطفيلية مما كان من الطبيعى معه أن تنبطح الدولة تحت أقدام الطامعين الأجانب وترضخ رضوخاً مطلقاً لوضع التبعية فالوطن والشعب بالنسبة للطفيلية وحسب مفرداتها اللغوية ليسا إلا مجرد "سبوبة". وفى ظل احتكار الطفيلية للثروة والسلطة فإن النخب السياسية الهامشية الأخرى الراغبة فى المشاركة ليس مسموحاً لها سوى بتأدية أدوار هامشية تتراوح بين دور الكومبارس ودور شاهد الزور ودور المحلل الشرعى الزائف لزواج فاسد بين الطفيلية ومؤسسات الدولة، فالطفيلية لا تسمح سوى بالوجود "الشكلى" لبعض النخب السياسية "الشكلية" بينما تحرم النخب السياسية "الحقيقية" التى تحاول التعبير بشكل "حقيقى" عن فئات اجتماعية "حقيقية" من أى وجود "حقيقى" سواء داخل الحكم أو حتى خارجه.

وهذا الواقع يعنى أنه لا يوجد فى مصر حالياً تحالف اجتماعى حاكم مما يعنى غياب الشرعية عن الدولة المصرية المعاصرة وينفى إمكانية تحقيق الاستقرار متوسط المدى والذى يقوم على الشرعية.

ثانياً: بالنسبة للمشروعية والتى سبق أن أوضحنا أنها تتحقق بمقدار ما توفره الدولة فى المجتمع من خمسة مقومات هى

المشاركة والقبول والهيبة والاستيعاب والدعم الخارجي، وفى هذا الصدد فإن واقع الدولة المصرية المعاصرة يكشف الآتى:-

١- على صعيد المشاركة فقد شهدت مصر خلال الربع الأخير لعام ٢٠٠٥ إثنتين من أهم العمليات الانتخابية لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب وحسب البيانات الرسمية المصرية فقد شارك فى الانتخابات الرئاسية ٢٢٪ من المقيدين فى جداول الانتخاب بما يوازى ٩٪ من إجمالى السكان بينما شارك فى الانتخابات البرلمانية ١٦٪ من المقيدين فى جداول الانتخاب بما يوازى ٧٪ من إجمالى السكان حيث أن المقيدين فى جداول الانتخاب الخاضعة لإشراف وزارة الداخلية - بمن فيهم الموتى والمهاجرين ومتكررى القيد - يبلغون ٤٠٪ فقط من إجمالى السكان البالغ عددهم ٧٤ مليون نسمة. هذا وقد شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة كافة أنواع الممارسات الإلتفافية من قبل مؤسسات الدولة لتهيئة المشهد داخل الصندوق الانتخابى على نحو يوحى زوراً بالمشاركة رغم بعده عن ذلك، وقد تضمنت هذه الممارسات فيما تضمنته اعتقال لبعض المرشحين أو لمندوبيهم ومنع تجمعات بعينها للناخبين دون غيرهم من دخول المقار الانتخابية مع السماح لتجمعات أخرى بعينها من الناخبين بالتصويت المتكرر أو التصويت بالوكالة أو التصويت فى غير مقارهم الانتخابية أو التصويت بدون أن يكونوا مقيدين بالجداول أصلاً. إلا أن الممارسات المباشرة التى قامت بها مؤسسات الدولة بشكل فج وسافر للتلاعب داخل الصندوق الانتخابى لصالح مرشحى الطفيلية كانت هى العلامة المميزة لانتخابات ٢٠٠٥ حتى

أن بعض القضاة الذين اختارتهم الدولة للإشراف على الصناديق ورغم وقارهم التقليدى قد عجزوا عن تحمل تلك الممارسات وإن إختلفت ردود الفعل من قاضٍ لآخر لتتراوح بين الانسحاب الصامت أو مكاتبة قياداتهم بمذكرات تم حفظها فى الأدراج أو الاستغاثة بنادى القضاة لنجدتهم فيما يواجهونه من محنة ضميرية الى مكاشفة الرأى العام عبر وسائل الإعلام، مما سبب أزمة حادة بين مؤسسة القضاء التى هى إحدى مؤسسات الدولة وبين مؤسسات الدولة الأخرى لاسيما القمعية منها والتى حظيت بدعم المؤسسة السياسية، وهى تلك الأزمة التى واجه فيها قضاة مصر القمع ليس فقط على المستوى السياسى والمهنى ولكن أيضاً على المستوى الشخصى فلأول مرة يتعرض القضاة جسدياً لما سبق أن تعرض له غيرهم من ضرب وسحل فى الشوارع بواسطة العناصر التابعة للطفيلية الحاكمة التى لا توقر أحداً مهما كان مركزه فى الدولة ولا تحفظ جميلاً لأحد مهما كانت خدماته للدولة وللحكم وللطفيلية ذاتها.

ومن جهة أخرى شهدت بداية عام ٢٠٠٦ قراراً سيادياً بتأجيل انتخابات المحليات فى كافة الدوائر والمستويات المصرية لمدة عامين كاملين لتستمر المجالس المحلية القائمة بعد انتهاء عمرها الافتراضى والذى كان مقرراً له أن ينتهى فى النصف الأول لعام ٢٠٠٦ وبذلك تكون الصفة التمثيلية قد زالت عن المجالس المحلية التى تحولت بعد انتهاء عمرها إلى مجرد تابع لوزارة الحكم المحلى، وهو الأمر نفسه الذى كان قد سبق حدوثه منذ ما يزيد على عشرة أعوام وحتى الآن مع النقابات المهنية الست الكبرى

والتى تضم أربعة ملايين عضو وهـى نقابـات المعلمـين (١,٣ مليـون) والتجـاريين (٩٠٠ ألـف) والتطبيقيـين (٧٠٠ ألـف) والزراعيين (٤٠٠ ألف) والمهندسين (٣٥٠ ألف) والمهن الطبيـة (٣٠٠ ألف) فما زالت انتخابات مجـالس إدارات هـذه النقابـات مؤجلة لأجل غير مسمى مما يعنى زوال الصفة التمثيلية عن هـذه النقابات التى تحولت لمجرد تابع للمؤسسـات التـى يعمـل بهـا الأعضاء النقابيون على عكـس دورهـا المفتـرض كند لهـذه المؤسسات. ولا يختلف عن ذلك حال المنظمات غيـر الحكوميـة والمعروفة باسم المنظمات الأهلية والتى يفترض أنها تمثل جماهير المجتمع المدنى بقطاعاتها المختلفة فقـد تـم تكبيلهـا مـن كافـة الاتجاهات سواء عبر تشكيل منظمات حكومية موازية تدعى أنهـا غير حكومية وتزاحم المنظمات الأهلية الحقيقيـة فـى مجـالات نشاطها لعرقلتها وإفساد ما تحاول القيام به لصالح المجتمع المـدنى أو عبر سلسلة القوانين واللوائح التـى تجـرم أى نشـاط حقيقـى للمنظمات الأهلية الحقيقية فى خدمة المجتمع المدنى وتتساهل فـى الوقت ذاته لدرجة التواطؤ مع كافة أنواع الفساد والإفسـاد التـى تمارسها المنظمات الحكومية الموازية ومن خلال هـذا الحصـار والتضييق استطاعت الدولة تحويل المنظمات الأهلية مـن ممثـل للمجتمع المدنى فى مواجهة المؤسسات الى مجرد تابع لكـل مـن وزارة التضامن الاجتماعى التى تعتبر أحـد أضـلاع المؤسسـة البيروقراطية والإتحاد العام للجمعيات الأهلية الذى يعتبـر أحـد أضلاع المؤسسة السياسية. حتى فى مجال الأندية الرياضية تدخلت الدولة بكل مؤسساتها للإطاحة بعدد من رؤسـاء الأنديـة السـابق

انتخابهم بواسطة الجمعيات العمومية لأنديتهم وعينت الدولة بدلاً منهم لجان إدارية تابعة لها مباشرة مما ترتب عليه تجميد أوضاع هذه الأندية ومنها ثلاثة يقترب العدد الإجمالى لأعضائها وأسرهم من المليون شخص (الشمس القاهرى والزمالك الجيزاوى والمصرى البورسعيدى) وقد أكدت الدولة لهؤلاء المليون مصرى أنها بتدخلها ضد إرادتهم قد أخرجتهم بعيداً عن نطاق المشاركة حتى فى أبسط مجالاتها المتعلقة بالأندية الرياضية.

٢- على صعيد القبول فقد شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة تدهوراً حاداً على كافة المستويات المعيشية سبق أن أوضحنا بعض مؤشراته بالنسبة للبطالة والتضخم وسوء التغذية بما واكب ذلك من تدنى لمستوى جودة السلع وكفاءة الخدمات فى مختلف المجالات. وعلى المستوى الاقتصادى تشير البيانات الرسمية المصرية حول عام ٢٠٠٥ الى أن قيمة العجز فى الموازنة العامة قد بلغت ٥٢ مليار جنيه بينما بلغ إجمالى الدين المحلى المستحق على الحكومة وهيئاتها للأفراد ٤٤٠ مليار جنيه. أما قيمة العجز السنوى فى الميزان التجارى مع الخارج فقد بلغت ١٢ مليار دولار فى حين وصل الدين الخارجى المترتب على مصر الى ٣١ مليار دولار، أما قيمة العجز فى الميزان السنوى للتدفقات المالية فقد بلغت ١,٦ مليار دولار ولما كان هذا العجز يساوى زيادة صافى التدفق المالى الداخلى للخارج عن صافى التدفق المالى الخارجى للداخل فإنه يكشف مدى جسامة ما تمارسه الطفيلية من امتصاص للأموال المصرية وتجريفها من أرض الوطن والشعب لتهريبها الى الخارج.

٣- على صعيد الهيبة ما زالت السيادة الوطنيـة المصـرية منقوصة فى سيناء بوجه عام وعلى طول الحدود الشمالية الشرقية بوجه خاص لاسيما المنطقة "ج" الواقعة خارج السيادة المصـرية تماماً، وما زالت الأراضى والأجواء والمياه الإقليميـة المصـرية مكشوفة أمـام الأنشـطة العسـكرية والاسـتخباراتية الأمريكيـة والإسرائيلية، وما زالت الإرادة المصرية علـى محـور الجـوار القومى والإقليمى مسلوبة من قبل الطامعين الأجانـب الأمريكـان والصهاينة مما يعنى انحسار النفوذ المصرى فى الخارج بعـد أن أصبح رهن الخطوط الحمراء لهؤلاء الطامعين.

وفى الداخل إستمر قانون الطـوارئ جاثمـاً علـى صـدور المصريين بما يواكبه من محاكم استثنائية وقضاء استثنائى وعدالة استثنائية تأكيداً لوجود حقوق استثنائية لعناصر اسـتثنائية. ورغـم عراقة القضاء المصرى العادى فقد أصبحت أروقته تعانى مـؤخراً من عورات عديدة ترتب عليها ابتعاد المسافات بين الحق من جهة والعدل من جهة أخرى والقانون من جهة ثالثة ليس فقـط بسـبب اهتزاز الاستقلالية المفترضة للسلطة القضائية تحت ثقـل **"سـيف المعز وذهبه"** ولكن أيضاً بالنظر إلـى العديـد مـن الاعتبـارات الميدانية والتى أبرزها بطء التقاضى وتقاطع الإجـراءات وتعـدد الثغرات التى تنفذ منها "فهلوة" المحامين وألاعيبهم وتأثير وحـدات المباحث على سير العدالة فيما تقدمه من تحريات من شأنها تمييـع الحقائق إن لم يكن تغييرها كسلاً أو جهلاً أو عمـداً. وقـد زادت عورات القضاء المصرى مؤخراً بتعديل بعـض أحكـام قـانون الإجراءات الجنائية وهى التعديلات التى أصبحت سـارية فـى

يوليو ٢٠٠٦ وتقضى بإلغاء إجراء الحبس الاحتياطى على ذمة القضية كإجراء إحترازى كان يحد من قدرات المتهم على إتلاف الأدلة الجنائية أو التأثير على الشهود لغير صالح العدالة. وبموجب هذه التعديلات تم استبدال الحبس الاحتياطى بواحد من ثلاثة بدائل أخرى مخففة هى:-

أ- إلزام المتهم بالإقامة داخل حدود الدولة أو دائرته الجغرافية أو منزله.

ب- إلزام المتهم بتقديم نفسه لقسم الشرطة الذى يتبعه فى أوقات محددة.

ج- إلزام المتهم بالإمتناع عن الذهاب الى أماكن محددة تقررها المحكمة.

وتوفر هذه الإجراءات الاحتياطية المخففة المزيد من الثغرات لكبار المتهمين "الاستثنائيين" للإفلات من العقاب بعرقلة سير الدعوى ومنع العدالة من اتخاذ مجراها الطبيعى.

وتؤكد البيانات الرسمية المصرية مدى اختلال الأمن والأمان حالياً فى مصر حيث إرتفع عدد الجرائم المرتكبة سنوياً لما يزيد على ٢٠ ألف جناية وجنحة (بالإضافة إلى عشرات الألوف من المخالفات وعشرات الألوف من الجنايات والجنح التى يتم تصنيفها كمخالفات بفعل العورات والاعتبارات الميدانية السابق الإشارة اليها، الى جانب الجرائم التى لا يتم الإبلاغ عنها أصلاً من قبل المجنى عليهم سواء لجهلهم أو لخوفهم من الفضيحة أو لمشاركتهم فى الجريمة ذاتها أو لارتكابهم جرائم أخرى وسواء لسعيهم الى القصاص عبر المجالس العرفية أو الى الثأر بأيديهم) وتفيد البيانات

الرسمية بأنه لا يتم ضبط سوى ٨٠٪ من الجرائم العشرين ألفاً المعلن عن ارتكابها ولا يتم الفصل قضائياً سوى في ٧٨٪ من الجرائم التى يتم ضبطها أى بنسبة ٦٢٪ من الجرائم المعلن عن ارتكابها. كما تفيد البيانات الرسمية بأنه لا يتم تنفيذ سوى ٥٠٪ فقط من الأحكام الصادرة وتترك الأحكام المتبقية لتسقط بمضى المدة التى حددها القانون بثلاث سنوات للحكم الغيابى وخمس سنوات للحكم الحضورى وعشرين سنة للجنايات التى عقوبتها الإعدام، وفيما يتعلق بتحصيل غرامات المخالفات تصل نسبة تنفيذ الأحكام الى ٨٤٪. وهكذا فإن الخريطة الرسمية للجريمة والعقاب فى مصر تشير الى أن ٣١٪ فقط من المجرمين المعلن عنهم كجناة وجانحين يلقون عقابهم فى حين يظل ٦٩٪ منهم طلقاء يعيثون فى الأرض فساداً. كما تفيد البيانات الرسمية بأن هناك حوالى مائة ألف شخص مطلقى السراح من فئة "**مسجل خطر**" والتى تعنى حرفياً معتادى الإجرام الذين سبق أن صدرت فى حقهم أحكام نهائية متعددة لارتكابهم جرائم متكررة من نوع القتل العمدى والشروع فى قتل والقتل ضرباً وإحداث عاهة مستديمة والبلطجة والسرقة بالإكراه والخطف وتجارة المخدرات والتشكيلات العصابية ذات الأنشطة المتنوعة وما شابه. ورغم أن اتساع النطاق العددى للجناة والجانحين والمسجلين خطر الطلقاء فى قلب المجتمع المصرى يلبى احتياجات الطفيلية الحاكمة فيما تقوم به من فساد اقتصادى وسياسى إلا أنه بالنظر لميل عوام المصريين فى سلوكياتهم اليومية نحو التسيب والانفلات والفوضى والعشوائية فإننا نرى النار تسرى فى قلب الهشيم لتحرق الجميع.

٤- على صعيد الاستيعاب واجهت الدولة المصرية خلال العقدين الأخيرين عدة أخطار وتحديات حقيقية على المحاور الداخلية والخارجية كوقوع زلزال عام ١٩٩٢ ووقوع حوالى ٢٠٪ من الأراضى العربية فى فلسطين ولبنان والعراق وسوريا والمغرب والسودان تحت الاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر. كما افتعلت الدولة من جانبها عدة أخطار وتحديات وهمية لتعبئة المجتمع حولها بهدف إستيعابه كتنظيم الأسرة ومكافحة الإرهاب. وفى الحالتين الحقيقية والوهمية فشلت الدولة فى إستيعاب المجتمع المصرى بل أن المصريين وكرد فعل عقابى للدولة قد إلتفوا إلتفافاً مضاداً حول الإتجاه الدينى الذى يرونه نقيضاً للدولة فبادر الاتجاه الدينى من جانبه بتقديم العون لمتضررى الزلزال وبقيادة التحركات الاحتجاجية للنخب والجماهير فى الشارع المصرى ضد وجود وممارسات الاحتلال العسكرى الأجنبى للأراضى العربية كما تجاوب معه المصريون بتجاهل موضوعى تنظيم الأسرة ومكافحة الإرهاب. وقد دار الصراع حول الاستيعاب بين الدولة والإتجاه الدينى على عدة جبهات كانت أكثرها سخونة هى جبهة الودائع المالية للمصريين ففى عام ١٩٨٨ كانت شركات توظيف الأموال - وهى شركات أهلية ذات إتجاه دينى معلن لم تبلغ العام العاشر من عمرها بعد - كانت قد نجحت فى أن تستوعب حوالى ١٦ مليار جنيه مصرى بنسبة ١٦٪ من إجمالى ودائع المصريين آنذاك مقابل ٢٦ مليار جنيه مصرى بنسبة ٢٥٪ من إجمالى الودائع تم استيعابها داخل الجهاز المصرفى الرسمى التابع للدولة والذى كان يضم آنذاك حوالى مائة بنك يعمل بعضها فى مصر

لأكثر من مائة عام مثل البنك العقارى الذى تأسس عام ١٨٨٠ والبنك الأهلى الذى تأسس عام ١٨٩٨ فى حين توزعت النسبة المتبقية من ودائع المصريين وتبلغ ٥٩٪ بين الأوعية الإدخارية الأجنبية والأوعية المحلية السرية. ولما كان إلتفاف المصريين بهذا الشكل حول شركات توظيف الأموال وعلى حساب الجهاز المصرفى الرسمى قد شكل إعلاناً واضحاً عن تراجع القدرات الاستيعابية لمؤسسات الدولة لصالح الإتجاه الدينى فقد سبب هذا الأمر إنزعاجاً شديداً للدولة فتعاملت معه بعنف شديد حيث انقضت الدولة بكافة مؤسساتها القمعية فى عام ١٩٨٨ على شركات توظيف الأموال فاحتلتها واستولت على ما بحوزتها من أموال سائلة وعينية وعقارية وغيرها من المقومات التى هى فى الأصل ملك للمودعين المصريين وقامت الدولة بتسليم هذه "الغنائم" للجهاز المصرفى الرسمى التابع لها مع معاقبة هؤلاء المصريين الذين تجرأوا وأودعوا أموالهم بعيداً عن استيعاب الدولة، وقد شملت العقوبات فيما شملته عدم استرداد الأموال أو استردادها بعد عقدين من الزمان أو استردادها بشكل منقوص أو بشكل سلعى يقل عن نصف قيمتها مع الحرمان من الأرباح والفوائد فى كل الحالات بينما كانت أرباح الجهاز المصرفى الرسمى تتراوح ما بين ٩٪ و ١٣٪ خلال العقدين الأخيرين، بل أن عدداً كبيراً من مودعى شركات توظيف الأموال لا يعلمون حتى الآن ماهية الجهة الرسمية الحائزة لإيداعاتهم وبالتالى المسئولة عن ردها اليهم هل هى النيابة العامة أم جهاز المدعى الاشتراكى أم غيرهما من الجهات.

وعليه فإن الطفيلية التى كانت قد فتحت كافة أبواب المجتمع المصرى أمام شركات توظيف الأموال باعتبارها توفر مجالاً جديداً يسمح للطفيلية بالامتصاص السهل للمزيد من أموال المصريين المودعة لدى هذه الشركات بإبتزازها وفرض الإتاوات عليها، قد خشيت من إحتمال أن تنقلب عليها شركات توظيف الأموال استناداً لنموها السريع واستقلاليتها النسبية عن الطفيلية لاسيما وأن قادة هذه الشركات هم فى الأصل طفيليون وقد اكتسبوا على مدى عمر الشركات البالغ عشرة أعوام المزيد من الخبرات التى جعلتهم يتقنون تماماً الأساليب الطفيلية فى الاقتصاد والسياسة، كما يمكن النظر الى احتلال الدولة لشركات توظيف الأموال والاستيلاء على مقوماتها فى عام ١٩٨٨ باعتباره ترجمة لرغبة الطفيلية فى ذبح دجاجتها التى تبيض ذهباً خشية من وقوع البيض الذهبى فى أيدى "الغير".

وأخيراً وليس آخراً فإن وصول عدد المصريين بالخارج الى ١١ مليون شخص بنسبة ١٥٪ من إجمالى المصريين يضيف تأكيداً جديداً على فشل مؤسسات الدولة فى استيعاب هؤلاء حتى عند الحد الأدنى المتمثل فى ابقائهم فوق أرضهم حيث فروا بجلدهم للخارج هرباً من مؤسسات الدولة المصرية مع استمرار احتفاظهم بالانتماء للشعب والولاء للوطن .

٥- على صعيد الدعم الخارجى تراجع الداعمون عما كانوا يقدمونه من دعم مالى واقتصادى وعسكرى لمصر حيث أصبح دعمهم مرتبطاً بمدى خضوع مؤسسات الدولة المصرية لوصايتهم. كما تراجع دعمهم السياسى والدبلوماسى لمطالب الدولة المصرية

فى مختلف الأروقة والمجالات حتى لو اقتصرت هـذه المطالـب على محاولة إعادة انتخاب أحد المصريين كأمين عام للأمم المتحدة لمدة ثانية أو محاولة إستضافة كـأس العـالم لكـرة القـدم علـى الأراضى المصرية، علماً بأن هؤلاء الداعمين هم أنفسهم الطامعين الأجانب. وحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية واحصائيات الأمم المتحدة فقد تراجع الدعم الخارجى الذى حصلت عليه الدولة المصرية عام ٢٠٠٥ بدرجة ملحوظة مقارنة بالـدعم الخارجى الذى كانت قد حصلت عليـه عـام ٢٠٠١ فـالقروض والتسهيلات الأجنبية تراجعت من ٣,٣ مليار دولار الـى ٣مليـار دولار فقط والمنح النقدية والعينية تراجعت بدورها من ١,٣ مليـار دولار الى مليار دولار واحد فقـط أمـا الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة المتدفقة للداخل فقد تراجعت من ١,٣ مليـار دولار الـى نصف المليار دولار فقط، أى أن الدعم الخارجى للدولة المصـرية قد تراجع فى أربعة أعوام فقط بقيمة حـوالى ١,٤ مليـار دولار. ورغم أن تراجع المعونات الخارجية يمكن إحتسـابه فـى ميزان حسنات الدول المستقلة ذات الاقتصاديات الناهضة، إلا أنه بالنسبة للدول التابعة ذات الاقتصاديات المتدهورة كمصر فإن تراجع الدعم والمعونات الخارجية يدفع نحو المزيد من التدهور فى مؤسسـات الدولة سواء على صعيد تأديتها لوظائفها أو حتـى علـى صـعيد مجرد البقاء الهيكلى لهذه المؤسسات.

ونخلص مما فات الى غياب المقومات الخمسـة للمشـروعية عن مؤسسات الدولة المصرية مما يعنى غياب المشـروعية عـن الدولة المصرية المعاصرة وينفى إمكانية تحقيق الاستقرار قصـير المدى والقائم على المشروعية.

ثالثاً: لماذا إذن لم يحدث الإنهيار ؟!

إن إعلان الدولة المصرية رضوخها لحالة التبعية منذ سبعينيات القرن الماضى متواكباً مع فقدانها التدريجى لإمكانية تحقيق أى نوع من الاستقرار سواء كان متوسط المدى القائم على الشرعية أو كان قصير المدى القائم على المشروعية يدفع الدولة بكافة مؤسساتها الى الإنهيار التام، الأمر الذى توقعت بعض النخب السياسية حدوثه قبل حلول القرن الواحد والعشرين، وهو توقع فى محله العلمى والمنطقى لولا مصادفة عرضية خلقت ظاهرة استثنائية حصلت بموجبها الدولة المصرية عن غير قصد منها على عمر إضافى قصير يفوق عمرها الافتراضى المنتهى "إكلينيكياً" منذ عدة أعوام، ألا وهى ظاهرة **"الطيور المغردة خارج السرب"** وهم بعض العناصر المميزة ممن ينتمون للإتجاهات الفكرية الماركسية والليبرالية والقومية والإسلامية والذين كانت الدولة قد نجحت فى استيعابهم داخل مؤسساتها السياسية والتعبوية والبيروقراطية والدبلوماسية بل والقمعية أيضاً فى حالات نادرة منذ سبعينيات القرن الماضى، وذلك فى إطار المساعى الأمنية لتفتيت جماعاتهم السياسية الأصلية بحرمان تلك الجماعات من العناصر المميزة لديها، وقد تعرض هؤلاء لخديعة فتت فى عضدهم آنذاك مفادها أنهم عبر مواقعهم الجديدة ذات التأثير والتمكين يستطيعون توجيه الدولة بكل مؤسساتها فى الاتجاهات المتسقة مع أفكارهم السياسية الأصلية بما يحقق مصالح الوطن والشعب بشكل أفضل، وفى إطار الخديعة المشار اليها همس قادة الدولة فى الآذان آنذاك دعوة استدراجية جاذبة تقول: **"بدلاً من إتهامنا بسوء التصرف تعالوا**

عندنا ليتعلم أولادنا على أيديكم حسن التصرف لخدمة الوطن والشعب"...... فلما زالت السكرة وعادت الفكرة وجد هؤلاء العقائديين أنفسهم **"أسرى حرب"** داخل مؤسسات الدولة التى يسيطر عليها الطفيليون بما يحملونه من إزدراء وكراهية وعداء للعقائد والعقائديين، ورغم ما يلقونه من سوء معاملة فقد حافظ العقائديون على حسن أدائهم لمهامهم مما أسهم فى رفع مستوى الأداء العام داخل مؤسساتهم الأمر الذى ترتب عليه انخفاضاً نسبياً لسرعة الانهيار، مع ملاحظة أن هذا السيناريو قد توقف من قبل الطرفين كل على حدة، حيث إنتبه العقائديون المستوعبون داخل المؤسسات لما سبق أن تعرضوا له من خديعة بينما إنتبه الطفيليون الى أن تغيير "المواقع" لم يواكبه بالضرورة تغيير "المواقف" فما زال بعض العقائديين يقاوم الطفيلية والطفيليين حتى وإن كان بين ظهرانيهم.



سيناريوهات المستقبل المصرى

أولاً: طبيعة المرحلة الحالية وقراءة الخريطة السياسية المعاصرة فى مصر

إن المرحلة التاريخية علمياً ليست فترة زمنية تقاس بالأعوام والشهور بل هى حالة استقرار مؤقت لتحالف اجتماعى حاكم إما أن ينجز خلالها أهدافه المعلنة والسرية فاتحاً باب التقدم للأمام أو أن يفشل بشكل حاسم فى انجاز أهدافه فيفتح باب التراجع للخلف. وسواء تم الإنجاز أو تم الإعتراف بالفشل فإن الفئات المكونة للتحالف الاجتماعى الحاكم تنتقل بعدها إلى أوضاع سياسية جديدة فقد تنفرد إحداها بالسلطة دون حلفاء وقد تتحالف إحداها أو بعضها مع حلفاء جدد لتكوين تحالف اجتماعى حاكم جديد وقد تتحالف إحدى أو بعض الفئات التى سبق لها المشاركة فى حكم المرحلة المنتهية مع حلفاء جدد لتكوين تحالف خارج الحكم أو معارض للحكم وقد تعارض بعض الفئات بشكل انفرادى وقد تتراجع بعضها أو تنسحب لتختفى من الخريطة، ولما كان لكل فئة اجتماعية إتجاه سياسى يعبر عن مصالحها ويدافع عنها فإن فهم طبيعة المرحلة المصرية الراهنة يتطلب قراءة أوسع للخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة فى مصر حيث يمكن قراءتها

إنطلاقاً من إحدى ثلاث إحداثيات هى الوطنية أو الديمقراطية أو الاجتماعية. ورغم تضافر الاحداثيات الثلاث المذكورة معاً فإننا قد اخترنا قراءة الخريطة المصرية عبر مدخل الإحداثيات الوطنية حيث نجدها تضم المكونات الآتية:-

١- معسكر الطفيلية أو التحالف الاجتماعى الحاكم والذى يقوم بتوجيه كل موارد الوطن بنائياً ووظيفياً فى الاتجاهات التى تسمح له بامتصاص أكبر قدر من أموال الداخل المصرى وتهريبها للخارج لتكديس الأرباح والثروات بأقل مجهود ممكن، مما ترتب عليه زيادة اتساع الفجوة القائمة بين الأقلية شديدة الثراء والأغلبية شديدة الفقر لاسيما مع تخلى الدولة بسبب شراهة النهب الطفيلى عن أبسط واجباتها تجاه الغالبية العظمى من المواطنين الفقراء والتى كانت تتمثل فى دعم بعض السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان والمرافق والمواصلات وغيرها، وفى إطار نفس الاتجاهات الطفيلية تم التفريط فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، وفى إطار تبعية هذا المعسكر للطامعين الأجانب تم التفريط فى السيادة وفى الثوابت الوطنية والقومية حيث اختلت موازين القوى الإقليمية على حساب الدور المصرى الذى تراجع إقليمياً الى ما هو أدنى من الحدود الدنيا لصالح الطامعين الأجانب. ولتغطية ذلك كله قامت الطفيلية باحتكار الدولة ككل حيث تم ابتلاع السلطات التشريعية والقضائية فى جوف السلطة التنفيذية التى تم ابتلاعها بدورها فى جوف مجموعات عائلية محدودة من العناصر الطفيلية التى استثمرت احتكارها لتوسيع نطاق القهر والقمع الأمنى والبوليسى والعسكرى لمنع كافة محاولات المشاركة من قبل

الآخرين ولو بمجرد إبداء الرأى فيما يحيط بهم من أمور وطنيـة وديمقراطية واجتماعية.

٢- **معسكر الطامعين الأجانب** والذى تقوده حالياً الولايـات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى وإسرائيل علـى الصعيد الإقليمى وهؤلاء يطمعون فى استمرار انفتاح مصر أمام نفـوذهم ومشاريعهم الاستعمارية لضمان استمرارهم فى استنزاف الأمـوال والموارد المصرية الحاضرة والمستقبلية حتى لو كانت من الموارد غير القابلة للتجديد كقوة العمل والبترول والآثار المهربة وغيرهـا. ويتمثل وجود هذا المعسكر فى الخريطة الداخلية المصـرية عبـر البعثات الدبلوماسية وهيئات المعونة الصريحة للدولتين وعشـرات السواتر الدبلوماسية العالمية الأخرى الى جانب الأتباع والعمـلاء من المصريين الموزعين على المواقع القيادية فى مؤسسات الدولة وبعض التكتلات الاقتصادية والمالية الرأسية والأفقيـة وجمعيـات رجال الأعمال وعدد كبير من السواتر الأهلية والحزبية. ويحـاول معسكر الطامعين الأجانب تجميل وجهه القبيح والترويج لنفسه فى مختلف الأوساط النخبوية والجماهيرية داخل المجتمـع المصـرى برفع شعارات زائفة للإدعاء بحرصه على الديمقراطية مما أدخلـه فى بعض الاحتكاكات الشكلية مـع أصـدقائه الطفيليـين الـذين يحتكرون الحكم باعتبارهم معادين للديمقراطية بشكل فج وسافر.

٣- **معسكر المعارضة الوطنية** وهـو يتكـون مـن أربعـة اتجاهات رئيسية هى الإسلامى والقـومى والليبرالـى والشـيوعى ورغم ما بينها من خلافات حول قضايا المحـورين الـديمقراطى والاجتماعى ورغم ما يحويه كل اتجاه على حدة من أجنحة داخلية

تختلف بدورها فيما بينها حول تفاصيل القضايا المختلف عليها أصلاً. إلا أنها تتفق جميعاً فى المحور الوطنى على مقاومة الطامعين الأجانب ولا سيما إسرائيل بما يفرضه ذلك من مقاومة الرضوخ لحالة التبعية للطامعين الأجانب وبالتالى مقاومة الذين يرضخون وعلى رأسهم الطفيلية الحاكمة.

فالإتجاه الإسلامى يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان الدينى باعتبارها حركة يهودية غادرة وهو يسعى لاستدعاء الهوية الاسلامية من التاريخ على أساس أن أسلمة مصر سوف تجمع صفوف المصريين للجهاد ضد الطامعين الأجانب من الصليبيين واليهود.

والاتجاه القومى يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بالوحدة العربية كهدف وطريق للتنمية المستقلة وباعتبار أن وجود إسرائيل فى قلب الوطن العربى قد تم زرعه عمداً من قبل الطامعين الأجانب بهدف منع قيام الوحدة العربية.

أما الاتجاه الليبرالى فإنه يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بحاجة المصريين لنظام السوق الرأسمالى الحر بما يتطلبه من حرية إقتصادية متواكبة مع حزمة الحريات الشاملة وهو ما تم القضاء عليه بسبب إحتكارية الثروة والسلطة من قبل الطفيلية المدعومة أمريكياً واسرائيلياً.

وأخيرا فإن الإتجاه الشيوعى يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية للفقراء والكادحين المصريين والذين يتم إمتصاص دمهم بواسطة الطفيلية المدعومة أمريكياً

واسرائيلياً، وبدافع من ضروة حسم الصراع الوطنى ضد اسـرائيل قبل خوض النضال من أجل العدالة الاجتماعية .

ثانياً: المسارات البديلة والاستدارج المتبادل

تشهد العلاقات بين المكونـات الثلاثـة للخريطـة السياسـية المصرية (الطفيلية الحاكمة والطـامعين الأجانـب والمعارضـة الوطنية) حالة من الشد والجذب الملفتة حيث يسعى كل معسكر من جانبه لاستقطاب المعسكرين الآخرين حوله كما يسـعى فـى الوقت ذاته الى إبعاد المعسكرين الآخرين عن التقارب فيما بينهمـا باعتبار أن هذا التقارب لو تم سـيكون علـى حسـابه فالطفيليـة تستقطب المعارضة على أرضية وحدة الهوية الوطنية و القوميـة والدينية وتستقطب الطامعين الأجانـب علـى أرضـية مكافحـة الإرهاب الـدينى و التطـرف القـومى. و الطـامعون الأجانـب يستقطبون المعارضة على أرضية المسعى المشترك للديمقراطيـة ويستقطبون الطفيلية على أرضية حماية اسـتقرارها فـى الحكم. والمعارضة تتجاوب بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة مع محاولات استقطابها من قبل المعسكرين سعياً منها لتوسيع المجالات المتاحـة أمامها للحركة السياسية والتى هى بالضرورة ضد الطفيلية وضد الطامعين الأجانب. وفى إطار هذه الدائرة المفرغة من المسـاعى المتبادلة للاستقطاب يقوم كـل معسـكر بالـدس والإيقـاع بـين المعسكرين الآخرين لاستدراجهما معاً نحو التصادم أو لدفع أحدهما لمواجهة الآخر حتى أصبح الأمر يبدو وكأنه معركة " طول نفس " بين المعسكرات الثلاثة ليخرج الأقصر نفساً من الخريطـة حيـث

يأمل كل ضلع من أضلاع المثلث بأن يقوم أحد الضلعين الآخرين بإخراج الضلع الثالث وكفى الله الضلع الأول شر القتال إلا أن الأفق يبدو مختلفاً عن ذلك بالنظر الى المسارات البديلة والمحتملة فى المستقبل القريب وأبرزها الآتى: -

١- **مسار استمرار الطفيلية فى الحكم** وبالتالى المزيد من تدهور الأوضاع على كافة المحاور الوطنية والقومية والديمقراطية والإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذى سيؤدى حتماً إن عاجلاً أو آجلاً الى إنفجار الغضب الشعبى غير المنظم فى شكل احتجاجات عشوائية عنيفة تحاول إسقاط الحكم بالقوة غير المنظمة أى التى تعتمد أساسا على الأعمال الانتقامية والتخريب والتدمير وإشعال الحرائق الينايرية (نسبة الى يناير ١٩٥٢ ويناير ١٩٧٧) مما يدفع بالبلاد نحو أتون الحرب الأهلية .

٢- **مسار التفكيك الأمريكى - الإسرائيلى** لدفع البلاد نحو ما يسمونه بالفوضى الخلاقة والتى يزعمون أنها تهدف فى نهاية المطاف الى الإصلاح . ولما كان إصلاحهم المزعوم منقوصاً بطبيعته حيث لا يقدم سوى بعض المفردات الشكلية للديمقراطية مع تكريسه لتدهور الأوضاع على كافة المحاور بما فيها المحور الديمقراطى نفسه فإنه سيكون بمثابه كلمة حق تدفع نحو الباطل ذلك أن مفردات الديمقراطية الشكلية للإصلاح المنقوص سوف توفر للجماهير العريضة الغاضبة فرصاً ومجالات أوسع للإحتجاج العنيف لا سيما مع إصرار المعسكر الأمريكى - الإسرائيلى على إقصاء الاتجاهات العقائدية الحقيقية كما حدث فى العراق ومن قبله

أفغانستان ومن قبلها الصومال مما يدفع بالبلاد الى مصير مشابه أى نحو أتون الحرب الأهلية.

٣- **مسار الإنقلاب المنظم المباغت** الذى يمكن تنفيذه بواسطة بعض الأجنحة العسكرية الموالية لأحد الإتجاهين الدينى أو القومى فى المعارضة الوطنية. ومن المتوقع هنا أنه بمجرد أن يكشف الانقلابيون عن هويتهم الدينية أو القومية سوف تذوب الخلافات الثانوية الطفيفة بين الطفيليين والطامعين الأجانب ليتحولوا الى معسكر واحد ضد الإنقلابيين فتشهد البلاد سلسلة متتالية من الانقلابات المضادة تدفع أيضاً نحو أتون الحرب الأهلية.

علماً بأن أى حرب أهلية فى مصر سوف تؤدى حتماً الى تدخل عسكرى مباشر لقوات الطامعين الأجانب فوق الأراضى المصرية بدعاوى مختلفة ومبررات عديدة مثل حماية أمن إسرائيل أو حماية أقباط مصر من الإضطهاد الدينى لتظهر عندها دولة "قبطية " منفصلة وربما أيضاً دولة "نوبية" وأخرى "صعيدية" وهلم جراً. مع التأكيد على أن وقوع مصر -لاقدر الله - فى أتون الحرب الأهلية بكل شرورها سوف ينطوى على إيجابية هامة وحيدة ففى غمار الحرب الأهلية ستزول الدولة بموانعها أمام مختلف القوى السياسية التى تؤمن بالحلول الشعبية مما يسمح لهذه القوى بمحاولة وضع شعاراتها موضع التنفيذ الميدانى مثل القوى الوطنية التى ترى أن **حرب التحرير الشعبية هى طريق الشعب الى التحرر الوطنى** والتى تستطيع بمجرد زوال الدولة أن تضع شعارها موضع التنفيذ ضد الكيان الصهيونى لحسم الصراع

الوطني والقومي بشكل جذري ونهائي لصالح الوطن والشعب المصري ومن حوله المحيط العربي والإسلامي بل والإنسانية جمعاء . ولعل خشية الطامعين الأمريكان والاسرائيليين من احتمالات تطور الأوضاع على هذا النحو هي التي تحد من مساعيهم التفكيكية الفوضوية التي تتدثر برداء الإصلاح المنقوص رغم مزاعمهم الكاذبة بأنهم عندما يتراجعون نسبياً عن هذه المساعي فهم يفعلون ذلك مجاملة للطفيلية الحاكمة التي يكون عليها آنذاك أن ترد لهم الجميل على حساب الوطن والشعب .

ثالثاً: مسار السحب التدريجي للبساط

ولا يقدر على هذا المسار في مصر سوى الإتجاه الديني باعتباره الأكثر جماهيرية داخل معسكر المعارضة الوطنية المصرية والأكثر نفوذاً داخل أوساط النخب الموزعة على مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسات القمعية. وبموجب هذا المسار يتم سحب البساط تدريجياً من تحت أقدام التحالف الاجتماعي الحاكم على الطريقة " الخومينية" عندما وضع الإتجاه الديني في إيران يده تدريجياً وتصاعدياً على كافة مؤسسات الدولة الإيرانية حتى أنه عندما أعلن الخوميني عن الإطاحة بحكم الشاه ودولته عام ١٩٧٩ لم يتعرض الإتجاه الديني الإيراني لأي مقاومة مؤثرة الأمر الذي نجحت إيران من خلاله في التغيير وإقامة الدولة الجديدة "الإسلامية " بدون الوقوع في خطر الحرب الأهلية رغم ما واجهته فيما بعد على أيدي الطامعين الأجانب . علماً بأن مسار السحب التدريجي للبساط معمول به حالياً ومنذ عدة عقود كأهم مسارات الاتجاه الديني للتغيير في مصر.

ومع التقدير العلمى لمسار " السحب التدريجى للبساط" باعتباره يقى البلاد شر الوقوع فى براثن الحرب الأهلية ولو مؤقتاً، ومع التقدير العلمى لمقدرة الاتجاه الدينى المصرى على إنجاز بعض المهام الوطنية والقومية عند توليه السلطة إلا أنه سيدفع بالوطن والشعب كله للخلف عشرات الخطوات على المحور الديمقراطى فأصحابه هم الأصحاب الأصليين لفكرة إقصاء الخصوم الى درجة إعدامهم بعد تكفيرهم فى محاكم تفتيش الضمائر التى رآها كاتب هذه السطور مرأى العين فى السودان الى جانب أفغانستان وإيران ، وهم أيضاً الأصحاب الأصليين لفكرة أبدية الخلافة بمعنى أن مجرد مبايعة "وجهاء الرعية" للحاكم مرة واحدة تعنى المبايعة الأبدية له حيث لا يجوز لهم أو لغيرهم من المواطنين أن يرجعوا عنها أو يراجعوه أو يحاسبوه أو يعاقبوه أى أنه لا يجوز عزله بأى حال من الأحوال، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك موقع رأس الدولة الإيرانى الذى يشغله مرشد عام الثورة الاسلامية حيث يقتصر دور رئيس الجمهورية الإيرانى على رئاسة المؤسسة البيروقراطية فقط بما يوازى موقع رئيس الوزراء فى مصر.

وهكذا فإن تحقق مسار السحب التدريجى للبساط يعنى خروج مصر من تهلكة قائمة لتقع فى تهلكة جديدة كفانا الله شر النوعين من التهلكة ، **إلا إذا قام الاتجاه الدينى المصرى بمراجعة تاريخية لمواقفه على المحور الديمقراطى فحينئذ يكون لكل حدث حديث.**

رابعاً: مسار الإنقاذ الوطنى الديمقراطى

رغم أن غياب المسارات البديلة ذات النهايات السعيدة عن المستقبل المنظور فى مصر يعتبر من النتائج الطبيعية لممارسات الطفيلية المصرية الحاكمة والمدعومة أمريكياً واسرائيلياً فإنه ليس من الحكمة أن يتم إستدراجنا نحو إسقاط الوطن والشعب كله فى أتون الحرب الأهلية أو فى غياهب الشمولية الظلامية حتى لو كان ذلك تحت شعارات تبدو حكيمة من الناحية النظرية كالتغيير أو الإصلاح أو معاقبة الطفيلية الحاكمة بما إرتكبت أياديها ضد الوطن والشعب أو غيرها. وهنا نرى مساراً إفتراضياً أكثر منه واقعى وهو مسار الإنقاذ الوطنى الديموقراطى باعتباره المسار الوحيد المتاح نظرياً للإنقاذ وباعتبار أن مجرد احتمال حدوثه على أرض الواقع يعنى ليس فقط وقف التدهور ولكن أيضاً إمكانية الشروع فى إنجاز مجمل المهام الوطنية والقومية والديمقراطية وبعض متطلبات مهام التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية دون عزلة أو إنعزال عن الدوائر الإقليمية المحيطة بمصر والدوائر العالمية ذات التأثير. وينجح المسار المقترح بإتمامه لخطوتين متتاليتين هما:-

١- تنقية التحالف الاجتماعى الحاكم حالياً فى مصر من العناصر الطفيلية الأكثر قبحاً وفجوراً والتى تحظى بكراهية ونفور ملحوظين لدى جماهير المواطنين ولدى النخب السياسية المختلفة وهو ما يمكن حدوثه - نظرياً - بإحدى وسيلتين هما أن تتنحى هذه العناصر وتبتعد عن الواجهة طوعاً مقابل ضمانات بعدم فتح ملفاتها فى المستقبل، أو أن تتم تنحيتها قسراً فى إطار حملة تطهير

تقوم بها العناصر الأقل تلوثاً داخل التحالف الاجتماعى الحاكم وهى عناصر قليلة العدد لدرجة الندرة.

٢- مبادرة العناصر الأقل تلوثاً بعد قيامها بالتطهير - الطوعى أو القسرى- بتوسيع التحالف الاجتماعى الحاكم عبر الإستيعاب الحقيقى لقوى معسكر المعارضة الوطنية بما فيها الإتجاه الدينى شريطة أن ينطوى هذا الاستيعاب على القبول الحقيقى بشعارات هذه القوى فى المحاور الوطنية والقومية والديمقراطية والإقتصادية والاجتماعية مع الشروع فى الوقت ذاته فى التفاوض الجاد مع الجانب الأمريكى - فقط - داخل معسكر الطامعين الأجانب لقبول ما يدعو اليه من إصلاح ديمقراطى " منقوص " ذلك أن ضرورة مقاومة أطماع الأمريكان فى مصر لا تنفى الإعتراف بوجودهم المؤثر فى كافة الدوائر التى تتعلق بها المصالح والمخاوف المصرية. والسعى فى إطار التحالف الاجتماعى الحاكم الجديد وبمشاركة ندية مع المجتمع الدولى بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال أوجه نقص الاصلاح المقترح " أمريكياً " ليصبح إصلاحاً " مصرياً " حقيقياً يتضمن فيما يتضمنه الآتى :-

أ- التحرر الوطنى بمعناه الشامل لتحرير التراب الوطنى واستقلالية القرار وتأكيد السيادة والخروج من وصاية الطامعين الأجانب على الدور الإقليمى لمصر مع دعم وتطوير التفاعل المصرى الإيجابى على كافة المستويات والمحاور الإقليمية والعالمية.

ب- الحريات بمعناها الشامل لحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التمكين بدون أى إقصاء لأى إتجاه أو فصيل أوفئة أو جماعة بشرية طالما تقبل من جانبها بعدم إقصاء الآخرين.

ج - التنمية الإقتصادية المستقلة ذات الطابع الانتاجى والعدالة الاجتماعية بمعناها الشامل.

إن مسار الإنقاذ الوطنى الديمقراطى هو وحده القادر على الانتقال بمصر وطناً وشعباً نحو المراحل الأكثر تقدماً للأمام وصولاً الى المستقبل الذى يليق بمصر والمصريين.

والوطن دوماً من وراء القصد،،

طارق المهدوى

القاهرة فى ٢٠٠٦/٨/١

المراجع الأساسية للبحث

أولاً : الوثائق والتقارير :-

١- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٢- مصر فى أرقام ، تقرير صادر عن الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٣- الإصلاح السياسى فى مصر ،تقرير صادر عن الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٤- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، تقرير صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥- التقرير الأسبوعى الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى ، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٦- تصريحات المسئولين المصريين المنشورة بوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية وجريدة الأهرام المصرية شبه الرسمية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٧- حول المؤشرات السنوية للإقتصاد المصرى ، تقرير صادر عن جمعية رجال الأعمال المصريين ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٨- حول انتخابات ٢٠٠٥ ، تقرير صادر عن مركز الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٩- الحالة الجنائية فى مصر ، تقرير من إعداد فادية أبو شهبة ، صادر عن المركز القومى المصرى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٠- حول الفساد فى مصر ، تقرير من إعداد نعمان الزياتى، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦ .
١١- نحو عقد إجتماعى وسياسى جديد ، بيان صادر عن الحركة المصرية من أجل التغيير ، مطبوعات كفاية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
١٢- إطلاع شخصى على ما تيسر من جداول تنفيذ الأحكام القضائية لدى الهيئات المعنية والتابعة لوزارات الداخلية والعدل والتضامن الاجتماعى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٣- التنمية الإنسانية العربية، التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٤- حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربى ، التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مطبوعات المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠ .
١٥- التقرير السنوى حول الفساد فى العالم ، صادر عن منظمة الشفافية الدولية التابعة للأمم المتحدة، برلين، ٢٠٠٦ .
١٦- مشروع الشرق الأوسط الكبير ، البيان الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وصدر عن مؤتمر قمة الدول الثمانى الكبار، سى آيلاند ، ٢٠٠٤ .

ثانياً : الكتب العربية والأجنبية:-

١٧- إبراهيم سعد الدين وآخرون ، دعم الأغنياء ودعم الفقـراء، كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٨ - أحمد الصاوى ، كشف المستور من قبـائح ولاة الأمـور ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٩- أحمد ثابت ، النفط والتبعية ، مركـز الحضـارة العربيـة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٠- أحمد شرف ، مصر فى حبات العيون ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٢١- أرنولد أنوخكين ، معونة أم إستعمار جديد ، ترجمة صنع الله ابراهيم ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٧٧ .

٢٢- أنتونى ناتنج، العرب تاريخ وحضـارة ، ترجمـة محمـود مسعود ، دار الهلال، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٣- ألبان ويدجرى، التاريخ وكيف يفسرونه ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، القـاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٤- السيد رجب حراز ، تاريخ أوروبا الحـديث ، دار النهضـة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٥- أوسكار لانج ، مقالات فى التخطيط الإقتصـادى، ترجمـة محمد صبحى الأتربـى ، دار الكاتـب العربـى ، القـاهرة، ١٩٦٠.

٢٦- بارتولد ، تاريخ الترك فى آسيا الوسـطى ، ترجمـة أحمـد السعيد سليمان ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القـاهرة، ١٩٩٦ .

٢٧- بورشنيف ، علم النفس الإجتماعى والتاريخ ، ترجمة سعد رحمى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٨٦ .

٢٨- جمال حمدان ، شخصية مصر ، عدة أجزاء، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٩- جورج بوزنر وآخرون ، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٠- حمدى عبد الجواد ، تطور المجتمع ، دار العربى للنشر، القاهرة .

٣١- رأفت عبد الحميد ، ملامح الشخصية المصرية فى العصر المسيحى ، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤ .

٣٢- رضا هلال ، الأمركة والأسلمة مأزق عرب اليوم ، دار مصر المحروسة ، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٣٣- رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٣٤- سيد قطب ، فى التاريخ فكرة ومنهاج ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٣٥- صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية، دار الفكر المعاصر، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣٦- صلاح نصر ، الحرب الإقتصادية فى المجتمع الإنسانى، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٣٧- طارق المهدوى ، الإخوان المسلمون على مذبح المناورة ، دار آزال ، بيروت ، ١٩٨٦.
٣٨- طارق المهدوى ، أوراق مهملة فى المسألة المصرية ، دار آزال ، بيروت ، ١٩٨٧ .
٣٩- طارق المهدوى ، مصر بين الإستبداد الفرعونى والعولمة الأمريكية ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠.
٤٠- عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٦ .
٤١- عبد الخالق فاروق ومحمد فرج ، أزمة الإنتماء فى مصر ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.
٤٢- عبد العظيم رمضان ، قصة عبد الناصر والشيوعيين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨.
٤٣- فرج فودة ، الحقيقة الغائبة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٤٤- فؤاد مرسى ، هذا الإنفتاح الإقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
٤٥- محمد عمارة ، الإسلام والثورة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩ .
٤٦- محمد يوسف الجندى ، العولمة والأمية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٩ .
٤٧- مختار رسمى ناشد ، فضل الحضارة المصرية على العلوم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ .

٤٨- مصطفى طيبة، رؤية جديدة للناصرية ، المركــز المصــرى العربى، القاهرة، ١٩٨٦ .
٤٩- يورى بوبوف ، دراسات فى الإقتصاد السياسى ، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٥ .

الفهرس

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/٢٠٧٣٨
الترقيم الدولى (I.S.B.N): 977 - 5222 – 85 - 0



- مؤلف الكتاب المستشار الإعلامى طارق المهدوى
- عمل فى السابق كدبلوماسى بعدة سفارات مصرية فى الخارج، وكصحفى مسئول عن بعض الإصدارات السياسية.
- باحث وأديب صدرت له عدة كتب من أهمها :-

ـ الإخوان المسلمون على مذبح المناورة.

ـ أوراق مهملة فى المسألة المصرية.

ـ مصر بين الإستبداد الفرعونى والعولمة الأمريكية

ـ مجموعة قصص اللون الأسود.

- عضو مجلس نقابة التجاريين المصريين (شعبة العلوم السياسية).
- عضو نقابة السادة الأشراف.